



# مرتكزات النسوية وإشكالياتها

## مقاربة نفسية-اجتماعية

نزار أبو جودة\*

### مقدمة

يُعيد المؤرخون ظهور أول تيار نسوي في العالم إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتحديداً، إلى العام 1840م، في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث انتفضت النساء -وعلى رأسهنّ «إليزابيث كيدي ستانتون» (Elizabeth C. Stanton) و«لوكريشيا موت» (Lucretia Mott) - للمطالبة بالعدالة والمساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء. وقد رُبط حينها بين العبودية والقمع والتمييز الذي يتعرّض له الرجال كما النساء من أصول إفريقية، والظلم الذي تواجهه النساء بشكل عامّ جزاء التمييز.

أمّا مصطلح «النسوية» (FEMINISM) فقد ظهر في اللغة الإنكليزية في أواخر القرن التاسع عشر، وهو يُطلق على الفكر المؤيد لحقوق النساء والداعي إلى تحريرهنّ من القمع الذي تمارسه ما يدعونه «السلطة الذكورية» ضدّهنّ. وتُنسب، في بعض المراجع، إلى الفيلسوف الفرنسي شارل فورييه (Charles Fourier)، صياغة كلمة «نسوية» للمرّة الأولى في العام 1837م، في حين ينظر العديد من

\* أستاذ في الجامعة اللبنانية.

الباحثين في هذا المجال إلى الفيلسوفة والكاتبة الإنكليزية «ماري وولستونكرافت» (Mary Wollstonecraft) على أنها المؤسّسة الفعلية لما يُسمّى «النسوية»؛ وذلك بناءً على كتابها الذي صدر في العام 1792م تحت عنوان: «دفاعاً عن حقوق المرأة».

تُناهض النسوية ما يُسمّى «النظام الأبويّ البطريركيّ» و«التحيّز الجنسانيّ»، وهذا الأخير هو إحدى التّرجمات العربيّة لعبارة (SEXISM)، وتُعدّه النسوية الرّكن الرّئيس للنظام الأبويّ البطريركيّ القائم على المفاضلة والتّمييز بين جنس وآخر، والذي يركّز على التّصوّر أو الاعتقاد القائل بأنّ جنساً معيّناً (الذكور) هو بشكلٍ فطريّ جينيّ - منذ الولادة وما قبلها - أعلى شأنًا وقيمة، وله أهميّة اجتماعيّة أكبر من الجنس الآخر (الأنثى).

إنّ «التحيّز الجنسانيّ» القائم ضدّ المرأة، في منظور النسوية، ليس مسألة شخصيّة تتعلّق بتصوّرات الفرد ومواقفه فقط، تبدأ وتنتهي عنده ويمكن التخلّص منها بمعالجة على مستوى الأفراد، إنّما تعدّى ذلك ليجسّد بنياناً اجتماعياً تُشكّله ثقافات وعلاقات وتفاعلات اجتماعيّة، يتغلغل في مؤسّسات المجتمع ليُصبح جزءاً من التّفاعل الرّمزيّ الحياتيّ اليوميّ. من هذا المنطلق، يشكّل «التحيّز الجنسانيّ»، بحسب التّيّار النسويّ، الحجر الأساس في «النظام البطريركيّ الأبويّ» الذي من الممكن تفسيره لغويّاً بسلطة الأب وحكمه. وهو - وفقاً للحركة النسوية - نظام اجتماعيّ يهيمن فيه الرّجال (الذكور) على النّساء (الإناث).

من زاوية سوسيولوجيّة، يمكن القول: إنّ «النظام الأبويّ» عبارة عن «علاقات القوّة» التي تخضع في إطارها مصالح المرأة لمصالح الرّجل. وتتخذ هذه العلاقات صوراً وأشكالاً متعدّدة؛ بدءاً من تقسيم العمل على أساس الجنس، وحرمان المرأة من الحقّ في الانتخاب والتعلّم، وصولاً إلى عدم المساواة في الأجور وظروف العمل، وغيرها الكثير من المسائل القائمة على عدم المساواة والتّمييز.

اندفع التّيّار النسويّ، بصفته حركة اجتماعيّة سياسيّة، في العام 1840م، في الولايات المتّحدة الأميركيّة، بهدف التّصدّي لأعمال القمع والحرمان والتّحيّز والتمييز التي، وفقاً لرأيه، تتعرّض لها المرأة في سبيل المطالبة بحقوقها لتكون مواطنة كاملة الحقوق والصّلاحيّات. وكان اللّقاء الكبير للنسويّات، من كلّ أنحاء أميركا، بداية، في منطقة شلالات سينيكّا؛ حيث كانت الانطلاقة الأولى التي شكّلت

أساس النضال النسوي الذي استمر يعارض الحال القائمة ويناهضها ويطالب بالحقوق والمساواة حتى العام 1920م. في ذلك العام، استطاع النضال النسوي أن يكسب حقوقاً سياسية متواضعة من حقوق الإنسان؛ منها حق المرأة في الاقتراع، وذلك بعد تعديل أحد بنود الدستور الأميركي.

انتصرت حينها المرأة الأميركية في معركة سياسية، وكسبت حقها في الانتخاب والتصويت، لكن الحرب لم تنته عن هذا الحد. فقد ظلت المرأة تُعاني الحرمان من كثير من الحقوق التي عدتها من حقها الطبيعي. ولم يرضخ التيار النسوي لهذا الواقع؛ بل كان بالمرصاد متأهباً لمواجهة ما أعلنه من حال اللاعدالة والتمييز في حق المرأة. لكن الحريين العالميتين أرغمتا صوت النسوية على الخفوت والانتظار، حتى بزوغ الموجة الثانية من النسوية المعروفة باسم «حركة تحرير المرأة»، والتي أعلنت صوتها في ستينيات القرن العشرين وفي بداية السبعينيات منه، مطالبة بالمساواة القضائية والاجتماعية للمرأة، ومكلمة ما بدأتها الموجة الأولى منذ منتصف القرن التاسع عشر. وارتبطت الموجة النسوية الثانية بشعار كارول هانيش (Carol Hanisch) الشهير الذي أصبح مرادفاً لها: «الشخصي هو سياسي (The Personal is political)».

استمرت النسوية حتى يومنا هذا، لكنها تغيرت بتغير الأزمنة والأمكنة، وتغيرت معها بعض المطالب والأساليب والتسميات. ففي التسعينيات من القرن الماضي، في العام 1992م، شهد العالم انجلاء نسوية عُرفت بـ«الموجة الثالثة»، تميزت بتركيزها على التفرد والتنوع. أمّا في الزمن الحاضر، فنجد كثير من الكلام في هذا الخصوص عن «النسوية الرابعة» التي يشير البعض أنها شهدت بداياتها في العام 2012م، وتميزت باستخدامها وسائل التواصل الاجتماعي في سبيل مكافحة التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة و«ثقافة الاغتصاب». وأكثر الحركات التي ارتبط اسمها بالنسوية الرابعة هي حركة «أنا أيضاً (Me Too)».

### مرتكزات النسوية الفكرية

تبنى النسوية تقديراتها للأمور الحياتية وتنظر إلى العلاقات الاجتماعية والتجارب الشخصية، لدى كل من الرجال والنساء، بوساطة عدسات «الجندرية». و«الجندرية» مفهوم يشير إلى الصفات والخصائص والمكانة الاجتماعية التي يربطها المجتمع

بالفوارق البيولوجية التي تقسم البشر إلى نوعين: أنثى وذكر.

عند محاولة تأطير مفهوم الجندرية وتحديد نسبه، يذهب بعض العلماء في البحث والتحليل إلى القول بوجود علاقة قوية تربط بين المقاربات «الجندرية» النسوية و«المنظور الصراعي» في العلوم الاجتماعية، هي أشبه بقراءة من الدرجة الأولى، تقوم على مفاهيم أساسية؛ مثل العلاقات والأدوار الاجتماعية والهرمية والتراتبية الاجتماعية والتقسيم الاجتماعي الطبقي والجندري، بحيث تُوزع التصنيفات والمراكز والأدوار بحسب الجنس والسلطة والثروة ومصادر قوة أخرى. ويربط بعض علماء الاجتماع الداعمين للنسوية بين التقسيمين: الطبقي والجندري، وما يتبعهما أو ينتج عنهما من تراتبية واختلافات اجتماعية تصب في عدم المساواة في توزيع الثروات وتسليم السلطة ومنح الامتيازات بين الرجل والمرأة. فيما يذهب البعض الآخر من العلماء إلى أبعد من ذلك، فيفترض أن مفهوم الجندرية ينبع أساساً من منظور صراعي قوامه أن تاريخ الحضارة الإنسانية هو تاريخ الصراع بين الرجل والمرأة، وهيمنة الذكر على الأنثى، ومحاولات المرأة المستمرة للتخلص من هذه الهيمنة.

بحسب «فري» و«هول»، إن للجندرية الأثر الكبير على الفرص والعوائق التي تصادف كل إنسان في حياته. وفي هذا المجال، يقول جون ماشيونس: إن الجندرية تؤثر على تصوراتنا النفسية- الاجتماعية وعمليات إدراكنا للأمور الحياتية. فالصورة التي نشكلها عن أنفسنا وطريقة تفكيرنا بأنفسنا وبالآخرين ونظرنا إلى العلاقات والوقائع الاجتماعية، كلها تشكل ما يُسمى بـ«الهوية الجندرية». و«الهوية الجندرية» مرتبطة بـ«الأدوار الجندرية» التي تُعنى بالسلوك الإنساني وكيفية التصرف في الحياة الاجتماعية، وهي على علاقة وثيقة بالمركز والمكانة الاجتماعيين والمرتبطين بدورهما بالجنس، وهو ما يُطلق عليه تسمية «التقسيم الجندري» القائم على التقسيم الهرمي التراتبي وتوزيع الأدوار بحسب الجندر. كل هذه المفاهيم، بأبعادها ومؤشرات الاجتماعية العملية، يختصرها بعض العلماء بـ«الطبيعة الجندرية». وهي متجذرة، بحسب النسوية، في المجتمع الإنساني وفي بنيانه وحركته.

«الجندرية»، إذاً، بحسب المنظور النسوي، هي بُعد رئيس من أبعاد النظام الاجتماعي-الثقافي، يعتمد إلى صياغة أشكال التفاعل ضمن المجتمع الواحد وبلورة طرق التفكير، كما التصورات التي نشكلها عن أنفسنا والآخرين. أمّا الفرق

بين «الجنس» و«الجندر»، بحسب هذه المقاربة، فيكمن في طبيعة كل منهما، فالجنس هو فارق من «الفوارق البيولوجية» يتشكّل في مرحلة ما قبل الولادة، في حين أنّ «الجندر» أو «النوع الاجتماعي» هو المفهوم والمعنى بأبعادهما ودلالاتهما المختلفة التي يربطها المجتمع بواقع كون الإنسان أنثى أو ذكراً. بكلام آخر، «الجندر» أو «النوع الاجتماعي» هو مفهوم مركّب ومصطنع يُحدّده المجتمع ويُفسّره، ولا علاقة له بالجينات أو التركيبة الفيزيولوجية للفرد، كما هي الحال بالنسبة إلى الجنس.

لقد ناضلت التيارات النسوية، منذ سبعينيات القرن الماضي، من أجل التمييز بين «الخصائص البيولوجية» و«الرموز والمفاهيم الاجتماعية الثقافية»، داعية إلى ضرورة إعادة النظر في تعريف ما هو «أنثوي» بشكل عام. فالأنوثة، بحسب النسوية، هي مفهوم مصطنع وضعه الرجال الذين يعملون بجهد للمحافظة عليه. والمرأة، بحسب هذا المفهوم، هي دائماً «الآخر»، وما يجب أن تكون عليه يُحدّده المجتمع عامّة والرجال خاصّة. بكلام آخر، إنّ الرجل، هو في أساس تحديد «هوية المرأة» وتعريفها، وله الدور الأكبر في صياغة ما يُسمّى «الذات الأنثوية».

انطلاقاً من مفهوم الجندرية والمقاربات السابق ذكرها، تُشدّد النسوية، إذًا، على «دور الثقافة» في تحديد نظرة المجتمع إلى المرأة. فالثقافة، بحسب المنظور النسوي، هي ما يضيف المعاني على الأشياء بوساطة الرموز والمفاهيم الثقافية والتصورات الاجتماعية التي تقسم الخصائص الإنسانية إلى عالمين متناقضين ومحدودين: عالم المرأة حيث المشاعر والعواطف والتعاون، وعالم الرجل حيث العقلانية والقوة والتنافس. وتقرّح النسوية خياراً بديلاً لهذه الثنائيات تُطلق عليه عنوان «عملية إعادة دمج الإنسانية»، بحيث يكون لكل إنسان القدرة على الاختيار والحقّ والإمكانية في تطوير الخصائص والسمات الإنسانية التي يريد.

بناءً على ما تقدّم، ترفض المقاربة النسوية كلّ ربط للهوية «الأنثوية» بالإسقاطات المفاهيمية الثقافية والتصورات الاجتماعية التقليدية التي تقيّد حرية المرأة وتفرض عليها عدم المساواة والتمييز بحقّها. وتطالب النسوية بإلغاء التقسيمات والتراتبيات المبنية على أساس الجندرية. وتعرض، كذلك الأمر، على القوانين والمعايير الثقافية التي تقف عائقاً أمام المساواة في الحقوق؛ مثل الحقّ في التعلّم وتأمين فرص العمل وإلغاء الفوارق بالترقي وبالأجور بين الرجال والنساء.

تأتي معظم الموضوعات والمقاربات والمطالبات النسوية، السابق ذكرها، ضمن الإطار الفكري للفيلسوفة الوجودية «سيمون دو بوفوار» (Simone de Beauvoir)، خاصة ما جاء في كتابها، وهو أشهر أعمالها، المعنون «الجنس الثاني»، والذي تذكر فيه: «لا تولد المرأة امرأة وإنما تصبح كذلك». والمقصود بهذا الكلام، أن المرأة تُصبح كذلك بفعل التأثيرات الاجتماعية والثقافية. ما هي عليه المرأة أو ما تُصبح عليه، بحسب «دو بوفوار»، هو شيء مفبرك ومصطنع ثقافياً في مجتمع يديره الذكور وسيطرون عليه، وليس بسبب «الحمية البيولوجية». هذه الفكرة الأخيرة، شكّلت رداً، في ذلك الوقت؛ أي في أربعينيات القرن الماضي، على فكرة سابقة كان يتبناها «سيجموند فرويد» (Sigmund Freud)، وفحواها أن الطبيعة أو البيولوجيا هي التي تُحدّد مصير الإنسان، سواء أكان رجلاً أم امرأة (Anatomy is destiny).

بحسب «دو بوفوار»، تتعلّم المرأة، منذ نشأتها، كيفية الكلام والجلوس والمشي واللبس والأكل والتصرّف والعمل والقيام بأيّ دور اجتماعي. وبهذه المعايير السلوكية التي تتعلّمها وتلتزم بها، تترسّخ في المرأة معاني «الأنثوية» ومعاييرها المحددة اجتماعياً؛ فلا تقوم بأيّ تصرّفات تناقض هذه المعايير المكتسبة. وتنبئ النسوية، في هذا المضمار، موقف «دو بوفوار» التي تؤكد أن تحرير المرأة رهن بمدى استطاعتها تغيير «الصورة» التي ينظر بها الرجل إليها وإلى خصائصها الجسدية والنفسية.

تبرز، في هذا السياق، إحدى الأفكار الأساسية التي تقوم عليها النسوية، وهي «الصورة النمطية» المجتمعية تجاه المرأة بشكل عام. تُطالب النسوية بإعادة تشكيل الصورة الثقافية - الاجتماعية والنمطية للأنثوية، كما وتطالب بنسف النماذج والتصوّرات والتحديدات والمعايير التي وضعتها الثقافة الذكورية الطاغية على المجتمع، عن المرأة. من هنا، في إطار الأسئلة الأساسية التي تطرحها النسوية عن المرأة والأنثوية والزواج والأمومة والأسرة والمجتمع، تُطالب النسوية بإعادة النظر في النظام العائلي التقليدي الذي تعدّه الحضن الأخير لعدم المساواة بين الرجل والمرأة. فالمؤسسة العائلية، بالنسبة إلى النسوية، هي المصدر الأساسي لسلطة الذكور المستمدة من قهر منظم للإناث.

وفي مقارنة نقدية تغييرية، سعت النسوية إلى إعادة تعريف طبيعة الأدوار الأسرية التقليدية وتعيين كيفية توزيعها بين الزوجين، وعلى رأس هذه الأدوار «دور الأمومة»،

وهو الذي، بحسب المنظور النسوي، استمر لسنين طويلة حيس التقاليد والعادات الاجتماعية؛ يُحدّد المرأة بوظيفة يحصرها في مجرد رحم للولادة فحسب. في هذا المجال، تشرح «دو بوفوار»، في كتابها «الجنس الآخر» أو «الجنس الثاني»، كيفية تغيير موقف المرأة تجاه جسدها ووظائفها الجسدية على مرّ السنين، وتأثير «المجتمع الذكوري» على هذا الموقف.

بالإضافة إلى ما ذكر، من الأمور الأساسية التي تبني عليها النسوية مطالبتها، ما تُصنّفه «واقع العنف المزمّن» الذي ما زالت تتعرّض له المرأة، بسبب طبيعتها وموقعها ووضعها في النظام الأبوي. إنّ «العنف ضدّ المرأة» هو، بحسب النسوية، ركن من أركان النظام الأبوي والسلطة الذكورية. بناءً عليه، تدعو النسوية إلى تغيير النظام الأبوي أو استبداله بنظام آخر تسوده المساواة، وتالياً إنهاء العنف على أنواعه وأشكاله؛ ومنها العنف الجنسي في حقّ المرأة. وتدعي النسوية، أنّ النظام البطريركي يُشوّه العلاقات بين الرجال والنساء ويشجّع على العنف ضدّ المرأة، تحت أشكال عدّة، منها؛ الاغتصاب والعنف المنزلي الأسري والتحرّش الجنسي والخلاعية والإباحية.

في هذا الميدان، تقف النسوية في وجه المحرّمات الاجتماعية الثقافية (Tabou)، وتنادي بالاستقلال الذاتي والحرية الشخصية بشكل عام، والقرار الذاتي الحرّ بشكل خاصّ. فالإنسان سيّد نفسه وجسده، رجلاً كان أم امرأة. لذلك؛ تدعم النسوية مسألة تحكّم المرأة بجسدها بالكامل وحقّها في اتخاذ قرارها الحرّ في ما يخصّ ممارسة الجنس والزواج والإنجاب، وحتى في مسائل إشكالية تُعدّ حساسة ودقيقة على كافّة المستويات الاجتماعية-الثقافية والدينية والقيمية؛ مثل الحقّ في اختيار الإبقاء على الجنين أو إجهاضه. وبحسب النسوية، للمرأة وحدها الحقّ في التحكّم بجسدها واتخاذ القرارات المتعلقة به. ولا يعود إلى الرجل، أيّاً كان هذا الرجل، سواء أكان زوجاً أم أباً أم أخاً أم مُشرعاً أم طبيباً، أن يتدخل في هذه الشؤون الخاصة بالمرأة أو أن يديرها.

وبناءً على مبدئي الحرية والاستقلالية الذاتية، تُسجّل معظم النسويات دعمها الكامل للشذوذ الجنسي، وتضع كلّ دعمها ومناصرتها للشاذين في سبيل تخطّي العوائق والصعوبات التي تعترضهم في ثقافة تسودها ما يُسمّى بـ«الجنسية الغيرية»، وهي الترجمة العربية لـ (Heterosexuality).

## نسويات النسوية

بالرغم من أن التيارات النسوية المختلفة تتفق على عناوين كثيرة، وعلى رأسها «المساواة بين الرجل والمرأة»، إلا أنها تختلف أيضًا على كثير من الأمور. ومن بين النقاط الخلافية، ما يتعلق بالمفاهيم وتعريفاتها وتحدياتها، فضلًا عن طرق تحقيق المتطلبات والأهداف المنشودة ووسائله. وبناء على هذه الاختلافات، تنقسم النسوية إلى نسويات عدة، تنطلق كل واحدة منها من نظريات وأفكار معينة تميّزها عن غيرها. ومن أبرز الفرق النسوية التي يعرفها العالم: النسوية الليبرالية والنسوية الاشتراكية والنسوية الراديكالية.

### 1. النسوية الليبرالية:

تنطلق النسوية الليبرالية من الفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي تتمحور فلسفته حول الفردية أو الإنسان-الفرد. الفرد، بحسب هذه الفلسفة، هو محور الوجود وهو الهدف والمقياس. والفرد، بحسب التوجه النسوي الليبرالي، يجب أن يكون حرًا ليتمكن من تحقيق ذاته، وذلك بعد عملية بناء الذات التي تتحقق بتطوير المهارات والمواهب وملاحقة المصالح الفردية وتحقيقها.

لا تسعى النسوية الليبرالية، مثل غيرها من النسويات، إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم والمعمول به في المجتمع، لكنها تعمل جاهدة إلى فرض التغييرات من داخل النظام؛ وذلك لتوسيع رقعة حقوق النساء وفرصهن، وتحريرهن من أثقال العادات والتقاليد وكل ما يقف في درب حريتهن من «ثقافة ذكورية». بكلام آخر، تحاول النسوية الليبرالية تحسين ظروف النساء، ولكن من ضمن السياق العام للنظام القائم الذي وُجدن فيه، ومن دون العمل على تغييره واستبداله بنظام آخر وفاق براديجمات وقواعد اجتماعية جديدة.

كما تطالب هذه النسوية بالحرية التامة للنساء، خاصة في ما يتعلق بالجسد والأمومة والإنجاب. تنتقد الليبراليات التفاوتات الاجتماعية القائمة على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، وتسعى إلى تحسين حق الأم العاملة بفرص أمومة ورعاية الأطفال. وانطلاقًا من إيمانهن بحرية الفرد وحقوقه، لا تعتقد النسويات الليبراليات أن من واجب النساء العمل بشكل جماعي، ولا يُعطين أهمية كبرى للعمل ضمن مجموعات؛ فكل إنسان، رجلًا كان أم امرأة، وبعمله الدؤوب، يمكنه تحسين أوضاعه وتغيير حياته، بشرط واحد، وهو إزالة

العوائق من أمامه؛ تشريعية كانت أم ثقافية.

الليبرالية، كما أيّ نظرية أخرى ارتبطت بالنسوية، هي نتاج المجتمع والبيئة الثقافية والاقتصادية والسياسية التي وُلدت فيها. وتالياً، تتغير بتغير المجتمع والسياسات التابعة له. وعالمياً، بتنا اليوم نختبر نوعاً مختلفاً - إلى حدّ ما - من النسوية الليبرالية، وهو ما يطلق عليه «النسوية النيولبرالية».

نقلت النسوية النيولبرالية مركز الثقل في العمل النسوي من فكرة «تحرير المرأة» إلى فكرة عدتّ مكتملة لها؛ ألا وهي «تمكين المرأة». رأت النسويات النيولبراليات أنّ نجاح المرأة عملياً، في سوق العمل، واستقلالها اقتصادياً ومادياً، هو السبيل الوحيد إلى تحررها. بكلام آخر، إنّ السبيل الوحيد للتحرر من ربقة العبودية والانعقاد منها، بحسب النسويات النيولبراليات، هو الكفاءة الشخصية والمال.

تدعي النيولبراليات أنّ الطريقة الأفضل للاستقلال وصولاً إلى درجة «الاستغناء عن الرجل» وعدم السماح له بالتدخل في الأمور الخاصة بالمرأة، سواء أكانت ذاتية جسدية أم اجتماعية، هي الاستقلالية المادية. وفي هذا المجال التفكيري - التطبيقي تحديداً، ظهرت شعارات تدعو إلى عدّ الرجل «لزوم ما لا يلزم»، وصرحت أنّه «فرد يمكن الاستغناء عنه». فهذه النسوية لا تؤمن بالتعاون والمشاركة والتكامل بين الرجل والمرأة، وتعمل جاهدة، في مقابل ذلك، على منع التدخل في شؤون حياة المرأة على الأصعدة كافة. وتعتمد في ذلك على دعم ما يُعرف بـ«المؤسسات والجمعيات غير الحكومية» و«منظمات المجتمع المدني» وتدخلها، والتي تكون دائماً على أهبة الاستعداد للتدخل في الأسر وبين الزوجين للحفاظ على ما تصنّفه حقوق المرأة.

أخيراً، إنّ النسوية النيولبرالية، كما أختها الأكبر منها النسوية الليبرالية، لا تريد تغيير النظام القائم ولا تسعى إلى تعديل قوانين سوق العمل فيه؛ بل تدعو إلى التعايش مع النظام الرأسمالي، وتضع الكفاح الاقتصادي الفرديّ أولوية. فهي تعلن أنّ على كلّ امرأة أن تحقّق ذاتها، أولاً، ومن أجل هذا، لا بدّ لها من أن تستقل مادياً وأن تمتلك حياة مهنية ناجحة، وأن تدخر ما يكفي من النقود لشراء الحاجيات الأساسية والكماليات.

من ناحية ثانية، وللأسباب التي ذكرناها، عدتّ النيولبراليات الزواج والإنجاب

والأمومة عوائق وعقبات ليس إلا، تقف في وجه تحقيق المرأة لذاتها. فشجعن، أحياناً، على التريث والتهمّل في هذه الموضوعات، وأحياناً أخرى، ذهبن بعيداً إلى حدّ تصنيف الزواج والإنجاب والأمومة أشكالاً من الانانيّة التي تقيّد المرأة وتمنعها من تحقيق ذاتها، وطالبن بـ«القطيعة» مع هذه المفاهيم عامّة ومفهوم الأمومة خاصّة. وترفض هذه المقاربة النسويّة كلّ ربط للهويّة الأنثويّة بمفهوم الأمومة، فهي تؤمن أنّ الأصل في التكوين الجنسي للمرأة هو الأنثويّة، أمّا الأمومة فهي حدث عارض قد يحضر أو يغيب.

## 2. النسويّة الاشتراكية:

نشأت النسويّة الاشتراكية وتطوّرت على أسس «كارل ماركس» (Karl Marx) و«فردريك إنجلز» (Friedrich Engels) وأفكارهما. من وجهة نظر هذه النسويّة، تغذي الرأسماليّة النظام البطريركيّ وتقوّيه؛ وذلك بتركيز الرأسمال والسلطة بين أيدي قلة قليلة من الرجال المتحكمين.

تؤمن النسويّة الاشتراكية بضرورة العمل الجماعيّ، وبنظرها إنّ الإصلاحات التي تطالب بها النسويّة الليبراليّة وأخواتها غير كافية للتغيير نحو الأفضل. وتعتقد النسويات الاشتراكيّات أنّ العائلات البرجوازيّة المدعومة من النظام الرأسماليّ تُنتج ما هو بمثابة «عبوديّة منزليّة»، خاصّة في موضوع العاملات الفقيرات من دول العالم الثالث. ويدعين إلى معالجة هذا الأمر، واستبدال «عبوديّة الزوجات» و«عبوديّة العاملات في المنازل» بطرق عمل جماعيّة تساعد كلاً من الزوجات والأمّهات في الأعمال المنزليّة ورعاية الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، تصرّح النسويّة الاشتراكية أنّ استبدال العائلة التقلديّة بأخرى تحفظ حقوق المرأة لا يتحقّق إلاّ بثورة اشتراكية شاملة، ينتج عنها اقتصاداً قويّ مركزيّ يكون تحت سيطرة الدولة المركزيّة ويلبي احتياجات الجميع. وتحول جذريّ مثل هذا في المجتمع، بحسب النسويّة الاشتراكية، يتطلّب من النساء والرجال السعي معاً، يداً بيد، إلى تحقيق التغيير في النظام وتحرير المرأة. تتقدّم النسويّة الاشتراكية، في هذا المجال، مذهب الفرديّة عند الليبراليّات ودعوة هؤلاء إلى العمل والتغيير بشكل فرديّ. فلتحقيق التحرّر، بالنسبة إلى الاشتراكيّات، لا بدّ من العمل على المستوى الجماعيّ.

انطلاقاً من الفكر الماركسيّ، وجّهت النسويّة الاشتراكية اهتمامها نحو النظام

الرأسمالي الاجتماعي والتفاوت الطبقي فيه، وسلطت الضوء على البنية الأبوية البطريركية المرتبطة بالثنين معاً؛ أي الرأسمالية والطبقية، والسابقة لهما برأيها، وكيفية مساهمتها كلها - مجتمعة - في تدعيم قمع المرأة واستغلالها وتأييده.

ساعد الانطلاق من المنظور الماركسي النسويات الاشتراكيات، على الربط بين الاستغلال الذي تتعرض له النساء وبنية الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي. فاضطهاد المرأة وعدم مساواتها بالرجل، هما نتيجة مباشرة لـ «رأسمالية» و«النظام الأبوي» و«العنصرية». ولم يقتصر الاستقلال والتحرر - في نظر الاشتراكيات - على الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية، إنما تعداها ليطال النوع الاجتماعي أيضاً. وأحد مؤشرات الظلم الاقتصادي الذي يلحق بالمرأة، بالنسبة إلى النسوية الاشتراكية، هو فجوة الأجور بين الجنسين؛ فالرجال يكسبون برأيهن أكثر للعمل نفسه الذي تؤدیه النساء.

### 3. النسوية الراديكالية:

تعد النسوية الراديكالية النسوية الليبرالية وملحقاتها غير ملائمة لهذا العصر وغير مجدية فعلياً. وبالنسبة إلى الراديكاليات، حتى الثورة الاشتراكية لن تجدي نفعاً وليس بمقدورها وضع حدٍ للبطريركية الذكورية. بدل ذلك، وبحسب الراديكاليات من النسويات، من الأجدى العمل على إزالة الجندرية من أساسها، للوصول إلى المساواة.

ووفقاً للراديكاليات، إن دور المرأة في البيت، المتمثل خاصة في الإنجاب والعناية بالأطفال ولعب دور الأم التقليدي المعروف والمعهود، هو في أساس تبعيتها. ويقترحن في سبيل إزالة الجندرية وآثارها من جذورها، اعتماد الوسائل والتكنولوجيا المتطورة في المجالات المتعلقة بالنساء؛ مثل الحمل والإنجاب، بما فيها حرية الوصول إلى وسائل منع الحمل والتحكم بالحياة الجنسية والإجهاض، وهي ما يُعرف بالتكنولوجيا الإنجابية أو التناسلية؛ وذلك من أجل الوصول إلى إمكانية فصل جسد المرأة عن المعاني الثقافية والأدوار والرموز والقيم التي يلصقها المجتمع به.

بمحو النظرة المجتمعية إلى الأنوثة وحذف الأمومة وتعريفها من مفهوم مفبرك ذكورياً، تحتاج النسويات الراديكاليات أن المجتمع سيتخلى بشكل تام عن النظام العائلي التقليدي المعهود والمعمول به، وسيُعمل على تحرير المرأة من «عبودية

الزواج» و«طغيان العائلة» و«أنايئة الإنجاب» و«قيود العناية بالأطفال» و«عبودية الأمومة» بشكل كامل. هذه الرؤية الراديكالية تقول بمجتمع متحرر من الذكورية والجندرية والبطيركية وكل القيود الأخرى، بما فيها: الأمومة والعائلة والأبناء والزوج، المكبلة للمرأة. لذلك؛ عدها البعض ثورة أكثر راديكالية من تلك التي نادى بها كارل ماركس نفسه.

بالإضافة إلى ما ذكر، تنادي هذه النسوية بالحرية الجنسية والجسدية المطلقة. وجزء لا يُستهان به من أدبياتها وإعلاناتها وورش أعمالها وتدريباتها يتمحور حول الدفاع عن المغايرين والمثليين جنسياً. كما وتسلط الضوء، بشكل كبير، على الاستغلال الجنسي الذي تتعرض له النساء، معيدة أساس العنف الجسدي والمعنوي وجدوره - كما غيرها من النسويات - إلى النظام الأبوي البطيركي.

يتفرع من النسوية الراديكالية نسويات عدة؛ منها - على سبيل المثال لا الحصر - : النسوية الراديكالية التي تُسمى بـ«التحليلية»، والتي تحاول أن تشرح علاقات القوة بين الرجال والنساء بإعادة صياغة نظريات «فرويد» للعواطف الباطنية والأشعورية والمشاعر الإنسانية وتطور مسيرة الطفولة. والمفارقة هنا، أن تيارات نسوية كثيرة، عدت التحليل النفسي، منذ «سيغموند فرويد» الذي ركز على الطفل وتجاهل الأم، رازحاً تحت ثقل «العقدة التقليدية للثقافة الأبوية».

#### 4. النسوية التابعة:

هي النسوية التي لا هوية واضحة لها ولا مبادئ أو مرتكزات فكرية محددة. هي مُقلّدة، لا تملك شخصية تميزها؛ بل تردّد ما تقوله النسويات، وبشكل خاص الغريبات منهنّ، ولا جديد لها خاصّ بها، إنّما تتبنّى شراذم الأفكار من هنا وهناك، ومن هذه النسوية وتلك. وتشكل موزاييكاً متبدلاً من المفاهيم والأهداف؛ وذلك بحسب أجدات الجهات المانحة والتوجّهات العالمية الطاغية والمصالح الشخصية-الفئوية.

تُعيد بعض الانتقادات الضياع والتخبّط بين أفكار ومفاهيم مختلفة وعدم الرّسوّ على مبادئ واضحة لدى هذه النسوية إلى «التبعيّة الكاملة» لنسويات في دول العالم الكبرى و«التقليد الأعمى» لهنّ. ويرجّح، بعد الغوص في التحليل النفسي-الاجتماعي، أن أسباب التبعيّة الحقيقيّة تعود إلى ما يسمّى «أزمة الهوية» وما ينتج عنها من عدم قدرة على تحديد المصالح، وتالياً ضياع الأهداف والقيم

وما يرافقه أيضاً من «شعور بالدونية» والإحساس بالفراغ ومظاهر التشبه بالآخر والتماهي معه وتقليده.

من ناحية أخرى، تُربط تبعية هذه النسوية بدوافع العمل في هذا المجال المصوغ بالطابع المهني بعد أن كان في بداياته تطوعياً صرفاً. وبحسب هذه المقاربة، لم يعد ثمة قضايا إنسانية ومتطوعون إنسانيون وجنود مجهولون؛ «أصحاب قضية»، مستعدون لبذل الغالي والثمن من أجلها، إنما، يوجد اليوم «ترندات» (TRENDS)؛ وهي نزعات واتجاهات أقرب إلى «موضة رائجة»، ولكنها تظهر فجأة وتختفي أيضاً فجأة. إن ظهور هذه «الموضة» واختفائها يتعلق بشكل مباشر بعمليات التمويل وأجندات الجهات المانحة وأهدافها. هذه «الموضة-الترند» تنتهي عادة بانتهاء عملية التمويل.

إن «التبعية النسوية»، وفاق بعض المحللين، هي في أساسها مادية بحت، ترتبط بمصادر التمويل والجهات المانحة والفاعلين المحليين الذين يعتمدون مبدأ «التمويل ثم القضية». ويتجسد هذا الأخير في التفكير بالمال، ومن ثم البحث عن مصادر تمويل، وأخيراً العمل على تنفيذ المشاريع. تكمن المشكلة الرئيسة هنا في أولوية المال؛ فهو المحرك الرئيس والهدف الأول والأخير، في حين أن الممول هو صاحب الكلمة الفصل في الموضوعات المختارة والأجندة وطرق التنفيذ المحددة، والتي يفرضها على الفاعلين المقبلين على تنفيذ المشاريع. أما المشكلة الثانية، فتكمن بالإقبال على مشاريع تُعنى بموضوع المرأة وحقوقها والمساواة بين الرجل والمرأة، في ظل غياب تام لرؤية شاملة واستراتيجية واضحة ونية في المتابعة والتوصل إلى حلول فعلية للمشاكل على أرض الواقع. فالغاية والوسيلة تتعلقان بالمال والربح المادي، قبل أي شيء آخر، والمنهج العقلي-العملي التطبيقي محصور بهذا الاتجاه، لا غير.

إن الكلمة المفتاح لفهم التبعية النسوية هذه هي «الدوافع». فإذا قوربت المسألة من زاوية الدوافع لدى معظم المقبلين والمقبلات والفاعلين والفاعلات، من أتباع النسوية، يُلاحظ، بشكل واضح، أنها تتمحور بمعظمها حول المنفعة الآنية الشخصية.

وفي ما يتعلق بمناهج التفكير وطرق العمل التطبيقي، تقع النسوية التابعة في فخاخ النقل والاقْتباس الأعميين للأفكار والمفاهيم المستوردة المبتدلة والرائجة

التي تعمل على إسقاطها على الواقع المحليّ وتسويقها، من دون الأخذ بالحسبان السياقات والبيئات الاجتماعية الثقافية المختلفة بين البلد المصدر والبلد المستورد. وبسبب انعكاسات العولمة وأحادية النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي، بالإضافة إلى التوجّه المصلحي، يتماهى خطاب النسوية التابعة، إلى حدّ كبير وفي معظم الأوقات، مع الخطاب النسوي الليبرالي الذي يتبنّى رؤية فردية-مادية، ويقارب الأمور من زاوية الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي والسوق الحرة، ويضع الكسب المادي والاستقلالية المادية في قائمة الأولويات، أما مصلحة المجتمع والعائلة والإنجاب والأمومة، فغالبًا ما يعدها عوائق تقف في وجه المرأة وتمنعها من ممارسة دورها كاملًا. وفي أساس دور المرأة، بحسب هذا المنظور الليبرالي، التفرغ الكامل للقيام بالدور الفاعل في الدورة الاقتصادية الإنتاجية-الاستهلاكية، وتشكيل وسيلة فاعلة في سوق البيع والشراء.

### عوامل موحّدة للنسويات المختلفة

رغم الاختلافات الموجودة بين التيارات والتوجهات النسوية المتنوعة، إلا أنّ ثمة أفكارًا وقواسم مشتركة تجمع النسويات. وبحسب «كريس بيسلي»، في كتابه «ما هي النسوية؟ مدخل إلى النظرية النسوية»، إنّ العامل الموحد لجميع التيارات والاتجاهات النسوية المتنوعة هو اهتمامها، جميعها، بمسألة «تبعية الجنس الأنثوي» و«سيطرة الجنس الذكوري».

وترى «غاردنر» أنّ العامل الجامع للنسويات هو استكشاف «البناء الاجتماعي للذكورية» وآثاره بهدف المساواة بين الجنسين. وعن نقطة التوافق الأساسية بين النسويات، تقول «سوزان جيمس» أنّ: «صرح النسوية مشيد على النظرة القائلة بأنّ المرأة مقلوبة ومحرومة، ولا تحظى بما يحظى به الرجل، وأنّ هذا الوضع ليس له من مبرر قانوني أو أخلاقي».

### النسوية بين مؤيد ومعارض

إنّ الشعوب والمجتمعات منقسمة على نفسها في ما يخصّ النسوية؛ فالبعض يضمّ صوته إلى صوت النسوية، والبعض الآخر لا يتفق معها؛ لا بل يرى أنّ المنظور النسوي معوجّ ولا يصلح إلا لزعة المجتمعات وتفكيكها. وقراءة

الواقع الموضوعي تدلّ على أنّ النسوية، بطروحاتها التي تربطها بالتقدم والحرية والديمقراطية والمساواة، تملك نوعاً من الجاذبية تشدّ إليها الكثير من الأفراد، وفي الوقت نفسه تستفزّ البعض الآخر من الناس، وتعرض للكثير من الانتقادات. واللافت في الأمر، أنّها لا تثير، كما يتوقع أو يعتقد البعض، حفيظة بعض الرجال فقط، إنّما والكثير من النساء أيضاً.

يربط المدافعون عن النسوية مسألة عدم تقبل النسوية وما تطالب به، ومناهضتها وصولاً إلى درجة محاربتها، بالتربية والتنشئة الاجتماعية في المجتمعات المحافظة التقليدية. فبالنسبة إلى هؤلاء، إنّ منتقدي النسوية ومناهضيها، من رجال ونساء، هم كذلك فقط لأنهم تربوا بطريقة معينة تقليدية، ويحملون «ذهنية رجعية» و«أفكاراً محافظة» وعادات و«تقاليد بالية» تتعلق بالمرأة ودورها وحقوقها. بحسب هذه المقاربة، يعارض هؤلاء النسوية؛ لأنها، باعتقادهم، تتعارض مع القيم التقليدية أو المعتقدات الدينية.

وبالنسبة إلى البعض الآخر من المدافعين عن النسوية، إنّ المسألة هي مسألة مصالح وامتيازات. فمن الرجال من يعارض المساواة بين المرأة والرجل، للأسباب نفسها التي من أجلها عارض الكثير من الرجال البيض تاريخياً المساواة والحقوق الاجتماعية التي طالب بها الأفريقيون المهاجرون، وكل من يملك لون بشرة مختلف عن لون الرجل الأبيض؛ وذلك لأنّ الرجل الأبيض المتسلط والمهيمن أراد المحافظة على الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها.

وكما أنّ ثمة من حمل راية الدفاع عن المرأة، كذلك ظهر نساء ورجال، من مختلف الطبقات الاجتماعية والدرجات الأكاديمية والاختصاصات العلمية، حملوا راية مناهضة النسوية، والبعض منهم لم يكتفوا بذلك فقط؛ بل حملوا راية الدفاع عن الرجل أيضاً، وهاجموا النسوية بأشكالها المختلفة وفندوا طروحاتها وأطلقوا انتقاداتهم علناً. وبالرغم من أنّ صوتهم غير مسموع بقوة مقارنة بصوت النسوية، نظراً إلى عدّة أسباب أهمّها أنّ امبراطورية الإعلام والإعلان لا تسلط الضوء عليهم كما تفعل مع النسوية، يجد الباحث المتفحص الكثير من التيارات الاجتماعية التي شكّلت ردّة فعل على النسوية، وهي نسائية بمعظمها، تدعو إلى مناهضة النسوية وما تنشره من أفكار وتزرعه من سلوكيات. ومن هذه التيارات المعارضة ما يُعرف بـ«التيار المعادي للنسوية» و«نساء ضدّ النسوية» و«سيّدات ضدّ النسوية» وتيار

«ما بعد النسوية»، وأتباع هذه التيارات ينهبون إلى أن أفكار النسوية وسلوكياتها مليئة بالتناقضات والانحرافات، وتشكل خطرًا على المجتمعات.

وكما خرج تيار نسوي يُعنى بموضوعات النساء ويدافع عنها، لأول مرة، إلى الضوء في أميركا، كذلك ظهر إلى العلن، لأول مرة، وفي أميركا أيضًا، تيار رجالي يُعرف نفسه بالتيار «المدافع عن الرجال»؛ يُعنى بموضوعات الرجال والدفاع عنهم وحمايتهم، رافضًا الاتهامات التي يعدها ظالمة بحقهم، والتي لا تُلصق فقط بالرجال إنما بكل من يعارض النسوية أو يناهضها. وهؤلاء الرجال، المناوئون للنسوية والمدافعون عن الرجل، كانوا سابقين ورائدين في هذا المجال، وما قالوه ويقولونه عن النسوية، لم يجرؤ الكثير من الرجال والنساء على قوله في بلاد أخرى، حتى في أميركا نفسها. وتجسدت في معظم الأحيان جرأة هؤلاء المدافعين عن الرجال والمناهضين للنسوية، على شكل أسئلة ومقاربات نقدية إشكالية، تناولت في ما تناولته، مسألة الحق بالانتقاد عامة وانتقاد النسوية خاصة، بالإضافة إلى طرح علامات الاستفهام المتباينة على الآليات والتقنيات الدفاعية المختلفة التي تعتمد عليها النسوية عامة لصدّ عمليات النقد ومنعها.

كانت الأسئلة التي طرحوها واضحة ومباشرة؛ ومنها، بداية: هل من المسموح انتقاد النسوية؟ ولماذا يتردد المرء أينما كان عند تطرّقه إلى موضوع النسوية، ويشعر كأنه يلامس موضوعًا مقدسًا ومحرمًا، وحقيقة مطلقة وثابتة، لا يجوز الاقتراب منها وإعمال العقل فيها نقدًا وتمحيصًا؟ ولماذا يجد الإنسان نفسه، وهو يقارب موضوع النسوية بكل تفرّعاته، وكأنه أمام فكر أحاديّ يكثُر الكلام عنه والإفراط في تداوله، ولكن بطريقة لا تقبل الشك فيه ونقده، وبأسلوب عقابي على طريقة «من ليس معنا فهو ضدنا»، وتاليًا فليتحمّل العواقب إذا كان ضدنا؟

يضع النقد هذه الأسئلة ضمن مجال الحريات العامة وحرية التعبير خاصة، ويشير إلى أن اعتماد النسوية «طريقة الاستقطاب» Polarization، القائمة على تقنيات الدعاية؛ ومنها: التخريض والتخويف والترهيب، والتي تُقسّم المجتمعات إلى جزأين: «جزء مع النسوية وهو خير ومتقدم» و«جزء ضد النسوية وهو شيطاني شرير متخلف»، جعل من النسوية فريقًا تسوده معتقدات جامدة متطرفة لا يؤمن بالصراع الفكري واحترام الرأي الآخر.

إنّ مقارنة النسويات لموضوع المرأة بالأسلوب القمعي، التبسيطي والحسابي،

على أساس «نحن الحرّية وهم العبوديّة» و «نحن الخير وهم الشرّ» و «إمّا معنا أو ضدنا»، لم تترك مجالاً أمام الحوار البناء والتّفكير النقديّ الموضوعي؛ لا بل، العكس تماماً، إذ خلقت نوعاً من «الإرهاب الفكريّ» تجاه كلّ من تسوّّل له نفسه طرح الأسئلة والشكوك. والسؤال الذي يُطرح في هذا السّياق: هل من المسموح أن يتساءل المرء، أيّاً كان هذا المرء، عن النّسويّة وأجنداتها وتوجّهاتها وسلوكاتها وأهدافها؟

بإمكان الفرد، بحسب النّقد الموجّه إلى النّسويّة، أن ينتقد من وما يشاء بكلّ حرّية وراحة بال، شرط ألاّ يقترب من النّسويّة. بإمكانه أن ينتقد دولاً وحكومات ورؤساء ومنظّمات أمميّة، وسياساتها ومصالحها؛ لا بل بإمكانه انتقاد أعضاء الأمم المتّحدة الـ129 وزعماء الدّول الكبرى والصّغرى، وسيرّد عليه بالحجج والمنطق، ولن يحكم عليه أحد بالتخلّف والعنصريّة، ولن يُواجه بأبشع الاتّهامات وأفظح الأحكام. ولكن، بمجرد أن يقترب من النّسويّة أو يلمّح تلميحاً إليها، مشكّكاً أو ناقداً، حتّى تقوم الدّنيا ولا تقعد ضده، فيربط وكلامه بالعصور الوسطى والرّجعيّة والخشيبيّة والظلاميّة والكراهيّة والفاشيّة والتّعصب الأعمى والجهل والتّحجّر والتّأخّر والذكوريّة الفارغة المتخلّفة التي تحطّ من شأن المرأة وتميّز ضدّ كيانها ومصالحها، وإلى ما يتبع ذلك من أحكام واتّهامات جاهزة.

عندما ينتقد أحدهم أو يسأل عن واقع المرأة ويشكّك في بعض الأمور التي تنادي بها النّسويّة، من الواجب من النّاحية المقابلة، وعلى أساس مبدأ احترام الرّأي الآخر والحقّ في التّعبير بحريّة، أن تؤخذ هذه التّساؤلات بشكل علميّ وعلى محمل الجدّ؛ فلربّما تكون الانتقادات والتّساؤلات نتيجة تفعيل العقل والحسّ النقديّ والشّعور بالمسؤوليّة الاجتماعيّة والأخلاقيّة وليست نتيجة نظرة دونيّة تمييزيّة تُجاه المرأة.

إنّ التّكتيك الذي تستخدمه النّسويّة، والقائم على تقنيّة «شيطنّة» و«تجريم» و«ترهيب» كلّ من يجرؤ ويسأل وينتقد، مُعتمد في مجالات كثيرة، خاصّة في السياسة والإعلام والإعلان، وهدفه التّلاعب بعقول النّاس وترويضها والحجر عليها. فهو يدين ويجرّم من يتجرّأ وينتقد، ويجعله وحشاً لا إنساناً، فاقداً للوعي والمسؤوليّة. ولأنّه كذلك؛ أي فاقد للوعي والحسّ بالمسؤوليّة، يسمح لنفسه المسّ بما يبغى أصحاب التّكتيك جعله من المقدّسات والمحرّمات التي لا يجوز الاقتراب

منها. وبهذه الطريقة، يُتحكّم به عقلاً ونفساً وسلوكاً؛ ليكون درساً وعبرة للآخرين. هذه التقنية الخطيرة مدروسة على المستوى النفسي الاجتماعي، وقد أثبتت نجاحها على الصعيد العملي التطبيقي، وهي تعود بالنتائج المطلوبة من مستخدميها؛ لأن الأكثرية - بحسب الأبحاث النفسية الاجتماعية في هذا المجال - تنصاع وتقع في فخاخ التّضليل والترغيب والترهيب والتّهويل. أما الباقين، فهم يشكّلون قلة قليلة جداً ممّن لا تسري عليهم تقنيات التلاعب والتضليل.

هم «أقلية»، بحسب علم النفس الاجتماعي، من لا يقعون في شباك تقنيات التلاعب بالرأي العام. فمن يستطيع، على سبيل المثال لا الحصر، أن يحمل صبغة أو وصمة تعرفه بأنه غير إنسانيّ ومتخلف وذكوريّ متحجّر، وصاحب عقلية ولغة خشبيتين ضدّ المرأة وتحزّرها؟ إن صبغة كهذه، إذا أُلصقت بإنسان، كافية ومن شأنها، لوحدها، أن تثبّت من عزمته وتمنعه من قول ما يفكر به، فلا يجرؤ بعدها على الكلام المعاكس المنتقد؛ لا بل سنراه يعمد إلى المدح وطلب القرب في معظم الأحيان.

لكي تهرب من المواجهة؛ لا بل لكي تمنع عملية التفكير والنقد، تربط النسوية كلّ نقد لها وأفكارها ولتوجهاتها بـ«الميزوجينية» (كره النساء ومعادتهن) والذكورية والبطيركية واللاإنسانية والتخلف والرجعية والتعصب الأعمى، وغيرها من الأحكام والصفات، جاعلة النقد والمنتقد وهذه الصفات في خانة واحدة. إن عملية الربط الحاصلة هذه، من شأنها أن تقمع كلّ من يتجرأ وينتقد. بحسب «تساخوتين»، إن «الأكثرية» من الناس تتبع وتنصاع، وذلك تحت وقع الأحكام والاتهامات والضغوطات المرفقة بالإشاعات والشعارات والصّور والألفاظ الرنانة الموجهة والموجهة، المبرمجة والمبرمجة، التي يتعرّض لها المجتمع. في حين أن الفئة التي لا ترضخ ولا تنصاع هي أقلية، وتنقسم على نفسها إلى جزأين:

أ. جزء فاعل ديناميكيّ يُرفق الكلام بالفعل ويتجرأ على مواجهة الألعاب المعتمدة غير آبه بالآثار المترتبة عليها؛ فيعارض متحملاً أشنع الصفات والصبغات التي تُطلق عليه وتُلصق به.

ب. جزء سلبيّ غير فاعل، يفكر وينتقد، ولكنه ينأى بنفسه عن المتاعب و«وجع الرأس»؛ فهو يشاهد من بعيد ولا يتدخّل.

وفي ما بعد، أكد «ستانلي ملغرام» على الفكرة نفسها، بوساطة التجارب

العملية المتعلقة بالتبعية والطاعة والانصياع في مجال علم النفس الاجتماعي. فبحسب «ملغرام»، إذا وصلت عمليات الربط (التي ذكرناها في ما تقدم) والتكرار والتكريس (التثبيت) والبرمجة، ببعضها البعض، سيؤصل إلى فرض الإذعان والانصياع عند مجموعة كبيرة من البشر الذين يشكلون «الأكثرية»، وسينتج - تحت ضغط هذه الأخيرة - حالة من «العدوى»، كما يسميها «غوستاف لوبون» في كتابه «سيكولوجيا الجماهير»، من شأنها خلق موجة عارمة - أشبه بموضة جارفة - تدفع بالأفراد غير المنصاعين نحو الإذعان والرضوخ ومجاراة الأكثرية. يقع الفرد، في هذه الحالة، تحت نوعين من الضغوط:

- النوع الأول: له علاقة بالأحجام والأعداد والأرقام؛ فيفكر الفرد وفاق الشكل التالي: إذا كان كل هؤلاء الناس، وهم يشكلون أكثرية ساحقة، يفكرون ويتصرفون بالطريقة X نفسها ويتبنون الموقف Y فلا بد من أن يكونوا على حق وأنا المخطئ، ومن الأفضل لي أن ألتحق بهم قبل فوات الأوان.
- النوع الثاني: يكون الفرد فيه - من الضغوط - شبه واثق من صحة معرفته، وقادرًا على التمييز بين «الوقائع الفعلية والوقائع المصطنعة» والوقائع والظواهر الاجتماعية بشكل عام والدعاية. ولكن، خوفًا من أن ترفضه جماعة «الأكثرية» ومن أن تخرجه من صفوفها، وتجنبًا للتعرض للعزلة وخسارة الشعور بالأمان النفسي والاجتماعي، يجاري ويمثل لمعايير الأكثرية وآرائها وسلوكاتها طواعية.

من زاوية التحليل النفسي الاجتماعي، لا يوجد بالضرورة علاقة مباشرة وآلية «أوتوماتيكية» بين عملية انتقاد النسوية والنظرة الدونية أو التمييزية بحق المرأة، أو حتى بين الانتقاد وعدم الاعتراف بحقوقها إنسانًا مثل كل إنسان ومواطن، في مجتمع يحفظ الحقوق ويحترم مواطنيه. وبناء على هذا التحليل النقدي العلمي، تجدر الإشارة إلى أنه عند انتقاد النسوية لا يكون الانتقاد بالضرورة متعلقًا بطبيعتها الأثوية بقدر ما هو متعلق بما تقوم به وتروج له وتطالب به.

من الممكن، طبعًا، انتقاد الانتقاد الموجه إلى النسوية وتبيان عدم صحته، ولكن هذا الأمر يختلف كليًا عن الموقف المعادي الآلي الأوتوماتيكي، الحاضر الجاهز أبدًا للانقضاض على كل انتقاد أو حجة أو فكرة لا تتفق والنسوية، والحكم على صاحبها بالميزوجينية (كره النساء ومعاداتهن) والجهل والتخلف والرجعية

والتعصب والتحجر. والهدف الأخير من هذه التقنية المستخدمة هو منع التفكير، وصدّ كل حوار أو جدل يمكن أن يوصل إلى نتائج مغايرة لما تريده النسوية. ولكن، بحسب بعض المنتقدين، إنّ النسويات، بهذه الطريقة التي يعتمدنها، يلحقن الضرر بأنفسهنّ، ومع الوقت سيفقدن كلّ شرعية في قضية يحسبن أنّهنّ يدافعن عنها.

## إشكاليات ومقاربات نقدية للنسوية

### 1. الواقع في ظلّ التعميم والاختزال والتفرقة:

تعتمد النسوية - بطريقة أو بأخرى - إلى حصر كلّ المشاكل الإنسانية الاجتماعية واختزالها بجنس الإنسان، في حين أنّ الجنس ليس الممرّ الوحيد لمعظم هذه المشاكل؛ مثل عمليات التمييز والتهميش والحرمان والقمع والاضطهاد والاستغلال؛ بل ثمة ممرات ومنافذ أخرى؛ مثل الاحتلال وإرهاب الدولة والاستعمار والإقطاعية والفساد على أشكاله وأنواعه واللون والنسل والسّن والعرقية والإثنية والطائفية والمذهبية والإعاقة، وكثير غيرها مبنيّ على أسس عدّة، من أهمّها مبدأ «من يملك السلطة أو القوّة ومن لا يملكها». يواكب هذا المبدأ نظرات ومقاربات دويّة أو فوقيّة وأشكالاً مختلفة من العنصرية والأفعال القائمة على التمييز والاستغلال. فأين النسوية من هذه المنافذ والممرات الإشكالية؟ وهل تساهم في سدّها حين تختصر كلّ هذه المشاكل وتحصرها في بعد واحد هو جنس الإنسان؟

تختزل النسوية كلّ المشاكل بجنس الإنسان؛ ما يدفع، بشكل إجباري، إلى جعل المرأة ضحيّة مؤبّدة، وفي المقابل، جعل الرّجل ظالمًا مستبدًا وعنيفًا. حجّة المعارضين لهذا «الاختزال على أساس الجنس» تقول بوجود الاهتمام بالإنسان كونه إنساناً، رجلاً كان أم امرأة؛ فالنساء بشر مثل الرّجال، وحقوق المرأة هي حقوق كلّ إنسان. وإن كان من أزمة تخصّ المرأة اليوم فهي جزء من أزمة الإنسان. المرأة إنسان والرّجل إنسان، والأولوية للإنسان. فلا يجب أن يطغى الجنس على الإنسانية؛ لا جنس الرّجل على إنسانيته ولا جنس المرأة على إنسانيتها. تشكل هذه المقاربة النقديّة اختلافاً جوهرياً عن المقاربات النسوية والتعميمات التي تُطلقها، ومنها ما جاء في قول «سيمون دو بوفوار» الشهير: «يُعرّف الرّجل عن نفسه بأنّه إنسان، بينما يُعرّف المرأة بأنّها إنسان مؤنث».

عند هذه النقطة تُطرح مجموع من الأسئلة الانتقادية: هل التعميم والاختزال في المرتكزات الفكرية النسوية عامة، وفي هذا القول خاصة، واقعيان ودقيقان؟ وهل يصحان في الزمن الحاضر وفي مجتمع اليوم؟ وما آثارهما النفسية والاجتماعية؟ لماذا التركيز على الاختلافات وتضخيمها، في حين، تُتجاهل أوجه الشبه والأسس المشتركة من الناحية الإنسانية؟ فبدل التشديد على الاختلافات والتفرقة بين الجنسين، لماذا لا يؤكد على التفاعل والتكامل بينهما؟ وعضاً عن دفع كل طرف إلى التمرکز على ذاته والتفوق في ظل عباءة عنوانها «النوع الاجتماعي» لم لا يُعمل في سبيل انفتاح كل طرف على الآخر وإعادة الاعتبار للتفاعل الإنساني؟ إذا كان لا بد من مناصرة للمرأة، فالأفضل بالنسبة إلى معارضي الطروحات النسوية هو «أنسنة» قضيتها، وألا تكون هذه المناصرة على أساس الجنس وعلى حساب أحد أو ضد الرجل بالذات، وإلا فلا ملاذ من الوقوع في فخ «نسوية النوع»؛ وهي نسوية محبة للمرأة وكارهة للرجل، يقبع الرجل فيها دائماً في قفص الاتهام حتى إثبات براءته، في حين أن المرأة هي دائماً أبداً الضحية المسكينة والمغلوب على أمرها.

بناءً على هذا المنطق، صرحت الممثلة الأميركية الشهيرة «إيما واتسون» في العام 2014 بما يلي: «إن النسوية أصبحت لدى الكثيرين كلمة غير مرحب بها؛ لأنها لم تعد تعني سوى كره الرجال». وبالنسبة إلى بعض المنتقدين، تتعدى النسوية مجرد مسألة «كره الرجال» لتشكّل باب رزق للمتفعين على حساب النساء والرجال معاً. وفاق هؤلاء، إنها باختصار، مجموعة من النساء اللواتي يتخذن من عداوة الرجل صناعة، وقد راجت هذه الصناعة ونمت وتدرجت حتى صارت باب رزق يدرّ الكثير من المنافع. وسنعود إلى هذه الفكرة بالتفصيل في مرحلة لاحقة.

## 2. النسوية بين التعميم والتنميط المفرطين وثقافة الضحية:

إن المقاربات النسوية، بتسليطها الضوء فقط على الخلل وبتركيزها على الإساءات التي تتعرض لها بعض النساء فقط لا غير، وقعت وأوقعت معها الناس في فخاخ التعميم والتنميط المفرطين وانعكاساتهما السلبية - النفسية والاجتماعية - على كافة البشر. لقد جعلت النسوية من النساء، كل النساء، ومن كافة الفئات الاجتماعية، شريحة واحدة ضعيفة ومظلومة ومتساوية في الحرمان والاضطهاد والغبن والجور، في حين أن الرجال، كل الرجال، يشكّلون الفئة المقابلة التي، بحسب التعميمات

النسوية، وكأنها تشارك قاطبة في جني الفوائد والتمتع بالامتيازات وقطف العوائد. لكن الواقع مختلف تمامًا عن هذا التفكير التعميمي التمييزي التبسيطي والاستقطابي الاختزالي الثنائي الذي يقسم المجتمعات إلى فئتين: ذكر وأنثى، ويحصر التفكير ضمن ثنائيات على طريقة أسود/ أبيض، وليل/ نهار، ونور/ ظلام، وشر/ خير؛ جاعلاً الأول (الذكر) شريراً والثاني (الأنثى) ضحية. وفي هذا المجال تُطرح الأسئلة التالية عن مسألة «الأنثى-الضحية»: هل العمل على جعل المرأة «ضحية» أمر مدروس ومقصود؟ هل تشجع النسوية المرأة على تبني «دور الضحية»؟ وماذا عن انعكاسات تبني «دور الضحية» على المرأة خاصة والمجتمع عامة؟

بناءً على بعض الأبحاث والتحليلات النفسية الاجتماعية، تساهم النسوية بشكل أساسي في نشر ما يسمى «ثقافة الضحية». فعندما تختصر النسوية الإنسان أو فئة من الناس -النساء على سبيل المثال- بكلمة هي صفة أو عنوان «الضحية»، وتربط هذه الصفة (المرأة الضحية) بالنساء عامة، وتحملها كل ما أمكن من المأساة والمعاني السلبية، وتنشرها وترددها على مسامع الجميع ومرآهم، لن تلبث أن تتحول عملية التعميم والربط والتكرار هذه إلى نوع من الإيحاء فيه الكثير من الإيهام، يساعد المتلقين، من نساء ورجال، على تقبل فكرة «المرأة الضحية» وثقافتها، واستبطانها وترسيخها في أعماق النفوس والعقول؛ لتتحول تالياً، عند النساء خاصة، إلى وصمة ومن ثم إلى تصوّر وفكرة يتبعهما سلوك يجسد فعلياً نظرة النساء إلى أنفسهنّ أنهنّ ضحايا ويجذرهما، وفي المقابل نظرة الرجال إلى أنفسهم أنهم مستبدون وجلادون.

بالترجيع لثقافة «المرأة الضحية»، تقتنع النساء بـ«هوية الضحية» ويتقمصن «دور الضحية»، ويتصرفن تالياً على أساس أنهنّ فعلاً «ضحية». ومن مفاعيل التعميم، وما يحتويه من تعميم على بعض الوقائع التي لا يُراد لها أن تُبان حفاظاً على صحة التعميم، بالإضافة إلى الربط والتكرار، في مدة زمنية محددة، القدرة على غرس فكرة مفادها أنّ «المرأة ضحية» حقيقة وواقعاً. وبعد تبني المرأة لهذه الفكرة والصورة النمطية النابعة منها، ستعيش فعلاً «دور الضحية»؛ وبذلك تتحول الفكرة الأساسية أنّ «المرأة ضحية» إلى واقع مُعاش فعلي.

وعندما تبني المرأة «دور الضحية» تستسلم لهذا الدور بكل أبعاده. وهذا الأمر

سينعكس على قناعاتها ونظرتها إلى نفسها وفهمها لهويّتها وسلوكها وتفاعلها مع الآخرين. وانطلاقاً من إيمانها بأنها «ضحية» واقتناعها كلّ الاقتناع بذلك، سترى نفسها تتكبد كلّ ما تحمله هذه الكلمة من مأس ومعان ومؤثرات سلبية وسوداوية. وعلى هذا الأساس، سترى «المرأة الضحية» نفسها مسحوقة ومغمورة ومقهورة ومغلوب على أمرها، ومربكة ومشوشة وحائرة ومترددة وخائفة وضعيفة؛ فتستسلم للأمر الواقع الذي أوجدته بمساعدة النسوية أولاً، وبمساهمة كلّ من وقع ضحية «ثقافة الضحية» ثانيًا. وعندما يُعامل شخص ما أنه «ضحية» ويُختصر ويُحصَر بهذا المصطلح، سيصدّق - مع مرور الوقت - كلّ مؤثرات هذا المصطلح ويقنع بها ويتبناها، وسيعمد إلى التفكير والتصرّف كضحية دائماً، وفي هذه الحال لا ينفَع معه التفكير والبحث عن حلول أو محاولة النهوض؛ بل على العكس سيتشكّل لديه شعور بالاستسلام والخمول والخنوع والوهن، وإحساس بالسخط على الحياة، وشعور بالثقمة على المجتمع. وفي حينها، ستكون «المرأة الضحية» في حال تدمر واستياء دائمة، ولن تعرف الرضى ولا السّلام أبداً.

في هذا السّياق، وبهذا المعنى تحديداً، يأتي كلام «أميتاي إترزيوني» (Amitai Etzioni) التحليلي النقديّ عن «الطفرة في المطالب» و«الطفرة في الحقوق». والمقصود، من كلام «إترزيوني»، هو ازدياد المطالبة والمطالبين بالحقوق وتكاثر الجماعات الحقوقية المختصة التي تُعنى بـ«فبركة وتظهير وتوزيع» الحقوق وتطالب بلا كلل بـ«حقوق» الأفراد والجماعات وصولاً إلى، ما يُسمّيه «إترزيوني»، واقع «تضخم الحقوق» أو «الطفرة والتخمة في الحقوق». وهذه الأخيرة، من شأنها، بحسب «إترزيوني»؛ خلق «ضحايا وجناة» من جميع الجوانب والأطراف وعلى كافة الصّعد. ويعيد إترزيوني هذا الأمر إلى سببين:

- الأول: استسهال الأفراد رمي التّهم على الآخرين بحجّة «التّعدي على الحقوق». وهذه الأخيرة؛ أي الحقوق، كما ذكرنا هي كثيرة ومتنوعة، لا حصر لها، تحضّر وتُظهِر غبّ الطلب.

- الثاني: إنكار الأفراد لواجباتهم ومسؤولياتهم الشخصية، في ظلّ «طفرة المطالب والحقوق»، زاعمين بدلاً عن ذلك أنهم ضحايا.

وإذا أراد أحد طلاب المعرفة، بعقليّة منهجيّة وبنية طيبة، أن يعرف المطالبات الحقوقية ويحددها، لما أمكن لعقله البشريّ القاصر أن يدرك حدود المطالب

والحقوق. وحاله ستكون كحال ذاك الرجل في «العالم المتحضر» الذي صنع رجل الثلج (Snowman) أمام منزله، بعد أن هطلت الثلوج، فجاءت إليه جارتته المؤيدة للنسوية ولحقوق المرأة غاضبة ومعاتبته: لماذا صنعت رجل ثلج وليس امرأة ثلج؟ فما كان من الرجل إلا أن صنع امرأة ثلج إلى جانب رجل الثلج. أما الجارين المثليين، فقد احتجّا بدورهما وطالبا بأن يصنع بدل رجل الثلج وامرأة الثلج، رجلا ثلج. في حين أنّ الجارتين المثليتين طالبتا، بدورهما، بامرأتي ثلج بدل رجلي الثلج. أما الجار، الرجل المتحوّل إلى امرأة، فطالب بدوره برجل ثلج واحد مع أطراف يمكن فكّها وتغييرها بحسب الطلب. وغضب الجاران النباتيان، فجزرة الأنف من الخضار ويجب أن تؤكل لا أن تُستخدم زينة لرجل الثلج. كما اتّهمه الجيران، من أصول إفريقية، بالعنصرية؛ لأنّ رجل الثلج أبيض. ثمّ تجمّع حوله عدد من النسويات الحانقات والساخطات، وطالبن بإزالة المكنتة فوراً من يد امرأة الثلج؛ لأنّها توحى بأنّ المرأة هي المسؤولة عن الأعمال المنزلية. وبعدها، حضر ممثل منظمة المساواة بين الجنسين، وهدّد بإخراج الرجل من منزله. وعندما عرف جميع المطالبين بالحقوق المتنوعة أنّ لديه عائلة، قرّروا بالإجماع أن يحموا أطفاله منه بوضعهم في أحد المراكز الاجتماعية. أخيراً، خرج المتظاهرون اليساريون واليمينيون والمؤثرون الاجتماعيون والمثليون والمتحولون ودعاة الحقوق والمساواة بين الجنسين مطالبين بوضعه في السجن.

إنّ «المبالغة الحاصلة على مستوى المطالبة بالحقوق»، بحسب «إتريوني»، لا تقوم بتبنيها إلى حالات الظلم والقهر وانعدام الحقوق، بقدر ما تخلق ضحايا وهميين وتقلل من أهميّة تحمّل الأفراد المسؤولية عن حياتهم وعمّا يحصل معهم. يقول «إيرفنج هوروفيتز» (Irving L. Horowitz)، في هذا السياق، إنّ طريقتنا في الحياة أصبحت مبنية على «ثقافة الضحية»، إذ تحوّل الجميع إلى ضحايا لا تهمهم الواجبات ولا يعترفون بها ولا يتحمّل أيّ أحد منهم المسؤولية عن أيّ شيء. إنّ «طفرة المطالب والحقوق» تدفع بالأفراد إلى تبني الشعور الدائم بالظلم والحرمان والطغيان والتخلي عن واجباتهم ومسؤولياتهم، وإلى رمي كلّ التحديات والمشاكل التي يواجهونها في وجه «الآخر»، جاعلين من أنفسهم ضحايا مقموعة وعاجزة، ومن «الآخر» المستبدّ الظالم والمجرم. بهذا المعنى، يأتي التحليل التقديّ القائل بأنّ «ثقافة الضحية» و«الطفرة في الحقوق والمطالب»، وكلّ الأسباب

السابق ذكرها، تساهم في تحويل منظمات وجمعيات حقوق الإنسان عامّة، وحقوق المرأة خاصّة، إلى مراكز تعجّ بالمختصّين في فبركة المشاكل النفسيّة والاجتماعيّة وتوليدها وتظهيرها وتعميمها.

المشاكل إمّا غير موجودة أساساً، أو وهميّة، أو موجودة ولكن على شكل وقائع جزئية بسيطة، فيُعمل على تسليط الضوء عليها وتضخيمها وترسيخها وتعميمها وتكرار الكلام عنها بحيث تصبح أقرب إلى ظواهر اجتماعيّة قادرة على زرع الخلافات والفرقة والقسمة ضمن المجتمع الواحد. عندها تحديداً يأتي النّقد الذي يطال الجمعيات والمنظمات النسويّة، فهي بقدر ما تُطالب بالحقوق تُؤدّ المشاكل وتخلّقتها. وحالها كحال من يخلّط مشكلة ثمّ يسقطها على الواقع، لتُصبح هذه المشكلة هي الواقع أو الواقع هو المشكلة، ومن ثمّ يأتي دوره المكملّ ليقدم نفسه فاعل خير وصاحب الحلّ للمشكلة التي هي بنفسه غداها واختلقها بدايةً. ويؤكّد إتزيوني أنّ النتيجة النهائيّة لـ«طفرة المطالب والحقوق» هي جعل الإنسان ضائعاً، تائهّاً، لا يعرف ما أصابه وماذا يريد، غير قادر على التّمييز بين الحاجة الفعلية والوهم المصطنع.

هكذا، تُصبح المرأة-الضحية، بحسب هذا المسار النفسي-الاجتماعي وهذه المقاربات التحليلية، عاجزة وضائعة، لا تعرف مرادها وغاية بحثها، تُحيط المشاكل بها من كلّ الجوانب، ومتى بلغت حلاً لمشكلة ما، بحثت عن مشاكل أخرى أو ربما اختلقتها؛ لأنّها رضيت بـ«دور الضحية» وتقبّلتها وأصبح بالنسبة إليها أسلوب حياة وطريقة عيش. وعلى هذا المنوال، تدور «المرأة-الضحية»، ويدور من حولها، معها في حلقة مفرغة، ملؤها البؤس واليأس والمشاكل التي لا تنتضب ولا تنتهي. إنّ نظرة المرأة إلى نفسها أنّها ضحية غير قادرة على تحمّل المسؤولية ستدفع بها دائماً إلى إلقاء اللوم على الآخر، وسترمي بطبيعة الحال باللّائمة على الرّجل. والرّجل في كثير من الأحيان لا يستوعب ما يحصل، ولا يدرك بتاتاً ما يخلّج في داخل عقل المرأة-الضحية ونفسها، ولا سبب اتّخاذ سلوكها هذا المنحى. إنّ التّكامل بين الحسّ الإنسانيّ والحسّ النقديّ العلميّ يسمح بالتّنبه إلى أنّ عمليّات صبغ الأفراد بطبيعة العبوديّة وصفات الضّحية، وما يترافق معها من مشاعر الخوف والإنهاك وعمليّات اللّوم والتّحريض وإلقاء المسؤولية على الآخر، هي أبعد ما يكون عن خلق تغييرات إيجابيّة إنسانيّة، وتوليد نهضة اجتماعيّة، أو إضرام نار ثورة

تصحيحةً تغييريةً، خاصةً في شعوب عبثت فيها أيدي التفارقة وسحقها الطغيان السياسي الإقطاعي الداخلي.

إن تحليل مسار «ثقافة الضحية» المؤدي إلى «هوية الضحية» يتقاطع ونظريات علم النفس الاجتماعي؛ مثل النظرية السلوكية والنظرية المعرفية وغيرهما، خاصة ما يتعلّق منها بعلم نفس الجريمة، وعلى رأسها نظريتان: الأولى تُعرف بـ«عملية إطلاق وسم (وصمة أو نعت) والصاقه بشخص أو مجموعة معينة». وفي بعض المراجع تقدّم هذه النظرية تحت مسمى «نظرية الوصمة» أو «نظرية تصنيف الأشخاص» (Labelling Theory). والنظرية الثانية هي ما يُعرف بـ«نبوءة تحقّق ذاتها» (Self-fulfilling prophecy). والنظريتان متقاربتان في الجوهر؛ إذ تقومان على فكرة أساسية مفادها أنّ نظرة الآخر إلينا ستتجسّد سلوكاً وتصرفاً تجاهنا، وفي الوقت نفسه ستساهم في تشكيل نظرتنا إلى أنفسنا، في حين أنّ سلوكه تجاهنا سيعمد إلى تثبيت نظرتنا إلى أنفسنا وإلى الآخر، والتي على أساسها سيكون سلوكنا تُجاه هذا الآخر، وهكذا دواليك. إنّها الحلقة المفرغة، بحسب «هوارد بيكر»، القائمة على النظرات والسلوكات المتبادلة، والتي يدور فيها كلّ إنسان بانتظار من يفهمها ويعمل على توطيدها أو كسرهما.

والمسار النفسي-الاجتماعي، في ظلّ «ثقافة الضحية»، يقوم بداية على أساس نظرة إلى الآخر أو الآخرين يتبعها عملية تلقيب هؤلاء الأشخاص وتصنيفهم وتحديداهم بصفات معينة، معظم الأحيان، تكون سلبية المنحى والمعنى. وبحسب نظريات علم النفس الاجتماعي، كلّما سلّط المجتمع (أو أيّ مجموعة مثل النسوية مثلاً) الضوء على بعض الخصائص والصفات، دون غيرها، لدى شخص (أو فئة معينة)، وعرّف هذا الشخص (أو هذه الفئة) بهذه الخصائص والصفات، وعرّف وضعه وحدّد قيمته على أساسها، واختصره بكليته وكيانه وهويته بها، وتعامل معه على أساسها، عمد هذا الشخص (أو هذه الفئة) إلى تبني الوصمة التي أطلقت عليه وألصقت به، وكذلك الأمر، يتبنّى الصفات والتشبيهات التي يتعامل معه على أساسها، وسيقتنع في نهاية المطاف بتصنيف المجتمع وتقييمه له، وسيبني موقف المجتمع ويتصرّف بناء عليه.

الأمر نفسه ينطبق على ما يسمّى «قوة الإيحاء» في علم النفس. فعندما نضع طفلاً في وسط الغرفة ونُطلق عليه، مرّة تلو الأخرى، عبارة «أنت فاشل»، لن

يطول الوقت حتى يقتنع هذا الطفل، بعد الإعادة والتكرار، بأنه فاشل فعلاً. بكلام آخر، عندما نطلق على شخص صفة معينة وتُلصقها به ونختصر هويته بها، كأن نعرّف شخصاً ما على أنه ضحية ونسمه بهذا الوصف، وننظر إليه ونتعامل معه على هذا الأساس، لن يلبث أن ينظر إلى نفسه بالطريقة نفسها، وسيتصرّف على أساس هذا الوصف. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل المرأة فعلاً ضحية أم هي ضحية «ثقافة الضحية»؟

يشير الباحثون في المجالات النفسية والاجتماعية إلى أن الميل إلى تعميم حالة الظلم التي تتعرض لها بعض النساء، وعدّ هذه الحالة «حالة مجتمعية عامة»، ومن ثمّ تعميم ردّة الفعل أو الاستجابة الخاصة لإنسان معيّن على حالة محدّدة، لهو خطأ شائع تجدر ملاحظته والانتباه إليه في سبيل عدم الوقوع فيه؛ لما له من ارتدادات سلبية على المستويات النفسية والاجتماعية. بحسب علم النفس الاجتماعي، لكلّ إنسان طريقته الخاصة وقدرته المميّزة في الاستجابة للأحداث التي يواجهها والحالات التي يعيشها. وتالياً، إن غياب التمييز والفصل بين حالة (حدث أو واقعة) وأخرى، أو حتى الحالة بحدّ نفسها وكيفية اختبار الأفراد المختلفين لها، لهو أمر في غاية الخطورة. ويحذّر في هذا السياق، بعض العلماء من خطر تصنيف كلّ النساء مجموعة متجانسة من الأفراد (HOMOGENE)، والتعامل معهنّ وكأنهنّ ينتمين إلى فئة تشخيصية محدودة وواضحة. إنّ كلّ فرد يختلف عن الفرد الآخر، وله خصائصه التي تميّزه، وله استجابته الخاصة لحالة معينة ستختلف عن استجابة الآخرين لها؛ فلا نستطيع تعميم الحالة ولا الاستجابة ولا خصائص المستجيب على الجميع.

ولكن ما تفعله النسوية، في كثير من الأحيان، هو العكس تماماً. فهي تعمّم «حالة العنف» وتعمّم فاعل العنف الحاصل في حالة معينة وهو «الرجل المُعنف»، الفاعل الذكّر العنيف الذي يقع عليه التعميم، وتعمّم كذلك الأمر المفعول به وحالة المفعول به؛ أي «المرأة». فكلّ امرأة هي «ضحية» دائمة، والتعميم يطال كلّ امرأة على أساس أنها امرأة، فقط لا غير، مع إسقاط كلّ الخصائص الأخرى التي تميّزها كونها إنساناً. فتعمّم حالتها - بصفتها «المرأة الضحية» - على جميع النساء، وتعمّم تالياً بعض الخاصيات السيكولوجية الخاصة بشخصية الضحية فقط على كافة النساء. بإيجاز، كلّ فرد يُدرك الأحداث ويستجيب لها ويقوم بردّ فعل تجاهها بشكل

يختلف عن الفرد الآخر؛ لذلك وجب التمييز بين الأفراد والحالات وطرق الاستجابة لها. ومن هنا، تُطرح الأسئلة التالية: أيصح، علمياً وإنسانياً، اختصار المرأة واختزالها بكتبتها بجرح معيّن وتعميم هذا الجرح عليها وعلى جميع النساء، والتعامل معها ومعهنّ جميعاً على أساس هذا الجرح فقط لا غير؟ هل من الملائم، من زاوية نفسية واجتماعية، أن تُختصر المرأة (كلّ امرأة) وهويتها بصفة «ضحية»؟ وهل يجوز الكلام عن العنف، بشكل عامّ، من دون دراسة تحليلية علمية دقيقة لأسبابه وعلاقاته مع عوامل أخرى كثيرة متداخلة لا علاقة لها في كثير من الأحيان بواقع جنس الإنسان؟ هل العنف هو خاصية ذكورية وحكر على الرجال، ويقوم هؤلاء عن عمد بتخصيص خاصيتهم هذه للنساء فقط؟ وأخيراً، هل الرّبط بين التساؤل عن أسباب العنف وعملية تبريره، كما تدّعي النسوية وتفعل، يشجّع الباحثين النّفسيين والاجتماعيين على دراسة هذا الموضوع بشكل علمي موضوعي بعيداً عن المصلحة والتوجّهات النسوية ودعاياتها وإسقاطاتها؟

كنا قد أشرنا سابقاً إلى وجود تيار أميركيّ يعدّ نفسه المحامي والمدافع عن حقوق الرّجل، وهو من المنتقدين للنسوية. يزعم المنتسبون إلى هذا التيار، وعلى رأسهم «ريتشارد دويل» (Richard Doyle)، أن التمييز ضدّ الرّجل أصبح أعلى درجة وأعظم آثاره المؤذية من ذلك الذي يمكن أن يكون موجوداً ضدّ النساء، وإذا كان ثمة ضحية فعلية في المجتمعات المتمدنة اليوم، فهو الرّجل وليس المرأة. في هذا السياق، يُصرّح التيار المدافع عن حقوق الرّجال أن مخيلة النسوية واسعة جداً، وقد استطاعت أن تقلب الكثير من الوقائع رأساً على عقب، وأن تخرع عالماً وهمياً فيه رجال مستبدون يهيمنون على كلّ شيء، وفيه نساء ضحايا لا حول ولا قوة لهنّ، في حين أن الواقع الاجتماعيّ الفعليّ مختلف تماماً، و«عالم الرّجال» ليس كما تُصوّره وترسمه النسويات، وهو لا يحوي الامتيازات الخاصة بالذكور التي يتحدّثن عنها.

### العلاقة بين النسوية والذكورية

تشير الانتقادات الصّادرة عن تيار المدافعين عن الرّجال في أميركا إلى أن الثقافة السائدة عالمياً اليوم، في ظلّ عولمة الرأسمالية الليبرالية بسوقها الحرّة ومفاهيمها وصورها وإعلاناتها وأفلام هوليوودها، هي «ثقافة الكينل بمكيالين»؛

فالأذى اللاحق بالرجال يُتقبَّل وتُخَفَّف آثاره ويُغضَّ النَّظَر عنه، في حين يُسَلِّط الصَّوء بقوة على الأذى الذي تتعرَّض له المرأة، ويُرفض ويُشجب ويُستجاب بكلِّ تعاطف وشفقة له.

يبدو أنَّ النسويَّات قد فهمنَ «ثقافة المعايير المزدوجة» ومعادلاتها جيِّداً؛ فتراهنَّ في مشهد لافت عالمياً، خاصَّة في الدَّول التي شهدت ما سُمِّي بـ«الثَّورات الملونة»، يستغلِّلنها بمهارة ودهاء. فهنَّ «يتصدَّرنَّ صفوف الثَّورة؛ يمشينَ في المظاهرات، يهتفنَّ ويشتمنَّ». «سليطات اللسان، حريصات على إهمال شكلهنَّ في معظم الأحيان وطمس ملامح أنوثتهنَّ؛ ليس من باب الاحتشام إنَّما رغبة في ما يدعون إليه من مساواة بين الرِّجل والمرأة».

والأرجح، أنَّ البعض منهنَّ مدرِّبات على تقنيَّات مختلفة تعزَّز من عمليات الاستفزاز، وهنَّ يعرفنَّ تماماً تكتيكات دفع الآخر نحو المواجهة والتغلُّب عليه في اللَّحظات الحاسمة. ففي اللَّحظات القليلة قبل أن تحتدم المواجهة مع القوى الأُمِّية، تجد النسويَّات يعمدنَّ إلى الاستفزاز وتوجيه الشتائم لهنَّ والقيام بدفعهنَّ، وعندما يحاول رجال الأُمن توقيفهنَّ عند حدِّهنَّ، تجدهنَّ أوَّل من يزعق ويصرخ عاليًا: «يا عيب الشُّوم عليكم، عم تتمرجلوا على نسوان، عم تتمرجلوا على مرا!». «قبل قليل، كانت ترفض كلَّ واحدة من هؤلاء النسويَّات التَّعامل معها على أساس أنَّها امرأة، لكنَّها فجأة تذكَّرت أنوثتها المنسيَّة واستندت إليها؛ لتكون خطَّتها البديلة في حماية نفسها».

وكأنَّ هؤلاء النسويَّات يستغلِّلنَّ الثقافة التي تحترم المرأة وتجلِّها وتُبَعدها عن كلِّ أذى، ولكن، في الوقت نفسه، يرمينَ هذه الثقافة بالحجارة وينعتنها بالذكوريَّة المتخلِّفة، وما طابَ لهنَّ من أبشع الصِّفات بحقِّها. أتُنكر النسويَّة معروف ما تُطلق عليه لفظ «الذكوريَّة» وما تقدِّمه هذه الأخيرة لها من مسوِّغ وجوِّدي وامتيازات؟ أتجدد النسويَّة نعمة ما تسمِّيه «ثقافة ذكوريَّة»؟ سؤال علميِّ مشروع والمعرفة واجبة: ما طبيعة العلاقة التي تربط «الذكوريَّة» والنسويَّة؟

تشير تحليلات نقديَّة، في أكثر من مرجع، أنَّ المصلحة النسويَّة والنسويَّات عامَّة بحاجة إلى «المجتمع الذكوريِّ» أكثر من الرجال أنفسهم. ويرأي البعض من النَّقاد، إنَّ ما تُطلق عليه النسويَّات عبارة «ذكوريَّة» هو حاجة ماسَّة لاستمرار النسويَّة، بشكل عامِّ، وقصَّة مأساة الضحيَّة، بشكل خاصِّ. كيف لا والنسويَّة تعيش

في ظلال كيان «الذكورية» وبفضلها؟ وعلى طريقة جبران خليل جبران، بُعِدَ لقاء الخوري بالشيطان في أحد أحراش لبنان، تُطرح الأسئلة النقدية على النسوية: أَو لَمْ تَتَّخِذِ النسوية من وجود الذكورية صناعة لها ومن اسمها دستوراً لأعمالها؟ ألا تفقد النسوية رزقها بفقد الذكورية وما يتصل بها من نظام أبوي بطريكي وجنسانية وجندرية وغيرها؟ تحذر النسوية الناس وتبعدهم عن مصائب الذكورية، وهم يبتاعون مواعظها، فأَيُّ شيء يبتاعون منها غداً إذا علموا أن عدوهم - الذكورية - قد مات؟ أَيْ وظيفة ستكون للنسويات إذا مات العدو وألغيت وظيفة محاربتها؟ هل ترضى النسوية بموت الذكورية، إذا ما كانت هذه الأخيرة تفقد منزلتها وينقطع رزقها؟

بمعونة ما يُسمى «الثقافة الذكورية» تُعزّز «الثقافة النسوية» وما ينتج عنها من «ثقافة الضحية»، وتصبح المرأة كائنًا مسلوب الحقوق، مغلوبًا على أمره، يستجدي الدور والمركز والمكانة والعطف ممن حوله. وأبرز النقد في هذا المجال يمكن اختصاره بالسؤال التالي: ما الثقافة التي تساهم في زرعها النسوية عندما تطالب بمناصب ومكتسبات للنساء فقط لأنهن نساء؟ هُنَّ يُطالبنَ بالشيء ويردنه فقط؛ لأنهن من جنس معين هو «جنس النساء»، ويضربنَ تاليًا عرض الحائط فلسفة الكفاءة والجدارة والاستحقاق.

تساهم النسوية، بهذه الطريقة، في ابتداع هرطقة هي أشبه بـ«ثقافة الجنس»؛ تمييزية غير قائمة على الاستحقاق والأهلية والإنتاجية، من شأنها ضرب كل عملية نهوض بالمجتمع. إنها بدعة قائمة على امتياز جنسي على أساس التمييز الجنسي؛ تساهم النسوية نفسها بشكل فعال بفرضها وتغذيتها، وتدعي في الوقت نفسه محاربتها. وفي هذا المضمار، يقول النقاد: دعوا الجدارة تحكم بين الناس في الوظائف والمناصب. وأهلاً وسهلاً بمن هو مستحق وكفوء ومبارك له المسؤولية، سواء أكان رجلاً أم امرأة، شاباً أم شابة.

## النسوية وأسطورة الجمال

استكمالاً لما سبق ذكره عن التكامل والتعاقد بين الثقافة النسوية والثقافة الذكورية والعلاقة القائمة على الحاجة والمصالح المتبادلة بين الاثنتين، يُحلل بعض الباحثين ظواهر اجتماعية ترتبط بالتنظير النسوي وكيفية تجسده على أرض

الواقع. والعنوان التّقديّ الأبرز في هذا المضمّار يأتي على الشكل التّالي: التّسويّة اللاذكوريّة/ الذّكوريّة.

لطالما واجهت العلوم الإنسانيّة؛ النفسيّة والاجتماعيّة، معضلة التّفارقة والتّمييز بين التّنظير وما يقوله النّاس من ناحية، وسلوكاتهم أو واقع الحال والأفعال على أرض الواقع من ناحية أخرى. وللباحث في علم النّفوس الاجتماعيّ «لابيير» (Lapierre) كثير من الدّراسات عن هذا الموضوع، يشرح فيها سلوك الإنسان ويُحلّل التّناقض الحاصل، في كثير من الأحيان، بين مواقف الإنسان وما يقوله، من ناحية، وكيفيّة تصرّفه من ناحية أخرى.

في ما يتعلّق بالتّسويّة، تحديداً، لقد أثير هذا الموضوع، خاصّة، بعد نشر مراسلات «دو بوفوار» للكاتب الأميركيّ «نيلسون ألغرين» (Nelson Algren)، وهي تقول له في إحدى الرّسائل: «أريد أن أطبخ لك وأكنس وأغسل الصّحون... أريد أن أكون لك زوجة عربيّة مطيعة». فهي نفسها تُعدّ المرجع الفكريّ للتّسويّات ومدرسة في حقوق المرأة والمساواة ونهجاً ضدّ التّمييز والعنصريّة، وفي الوقت نفسه تكتب هذا الكلام الذي يضحّ بالعنصريّة والتّمييز والتّفكير التّمطيّ التّعيميّ. في هذا السّياق، يطال النّقْد ظاهرة التّناقض أو التّعارض بين الموقف النّظريّ والتّجسيد السلوكيّ لدى بعض أتباع المنهاج التّسويّ. إذ ترصد بعض الدّراسات التّناقضات الحاصلة لدى التّسويّات عندما ينتقدن بحماسة وقوّة «الثقافة الذّكوريّة» الطّاغية على المجتمع، ولكن في الوقت نفسه يتماهين و«النّمودج الذّكوريّ» ويتشبهن به، أو يقمنّ بالمستطاع ليكنّ على مستوى «متطلّبات الثقافة والعقليّة والصّورة الذّكوريّة».

في موضوع التّشبه بالنّمودج الذّكوريّ، يشير «إيريك زيمور» (Éric Zemmour) إلى الخلط الحاصل بين «المساواة بين الجنسين» وعمليّة التّماهي والتّقليد أو التّشابه والتّمائل التّام مع الآخر، إذ تتشبه المرأة بالرجل- الذّكر، أو العكس، يتشبه الرجل بالمرأة- الأنثى، تحت حجّة أو بدفع ما يُسمّى «المطالبه بالمساواة» وتشجيعها. في الحالة الأولى، يشهد المجتمع ظاهرة «النّساء المسترجلات». أمّا في الحالة الثّانية، يذكر «زيمور» ظاهرة «الرّجال المؤنّثين» ويصفها في كتابه «الجنس الأوّل» الذي يردّ فيه على بعض أفكار «دو بوفوار» في كتابها «الجنس الثّاني».

أمّا في ما يتعلّق بموضوع التّناقض الحاصل، عندما تحاول بعض التّسويّات

المستحيل لتلبية متطلبات «المجتمع الذكوري»، في حين، أتهنّ، يُعلن حرباً ضرورياً عليه. يُلاحظ، في هذا المجال، كيف تهاجم النسويات، بكل ما أُوتين من قوة، «المجتمع والثقافة الذكوريين»؛ فتقيم المرأة على أساس الشكل الخارجي والجمال الجسدي والإغراء، وفي الوقت نفسه، يعملن ما أمكن للاستحصال على كافة مقومات الإغراء ومعايير «مفهوم الجمال» المصنّع ذكورياً، والمنتشر عالمياً ومحلياً، إعلامياً وإعلانياً. هُنَّ ينتقدن الشيء ويُعزّزنه في الوقت نفسه؛ يهاجمنه ويُردنه في آنٍ. بكلام آخر، تُحارب بعض النسويات «ثقافة ذكورية» وصورة نمطية للمرأة، نابعة منها، في المقابل يفعلن المستطاع للتوافق مع مؤشرات هذه الصورة المفبركة ذكورياً والمصطنعة، بحسب النظرة والعقلية والثقافة الذكورية.

معظم الإعلانات، في ما يتعلّق بعالم الجمال ومستحضرات التجميل، والتي تفوق الـ30 بليار دولار سنوياً، وصناعة الأنظمة والحميات الغذائية التي تفوق الـ60 بليار دولار سنوياً، كلّها، تتوجّه إلى النساء بالمجمل. والسؤال التقدي الذي يُطرح في هذا المجال: أين النسويات من ذلك كلّهُ؟ كيف يُقاربن هذا الموضوع؟ وهل يساهمن في ما تُسميه «وولف» «أسطورة الجمال»، وهي تعني بذلك، عملية تقييم الإنسان لنفسه، أولاً، وللآخرين ثانياً، بناءً على صورة نمطية مجتمعية لها علاقة بالشكل، وما هو سطحي فقط، والمظاهر المباشرة الخداعة والجمال الجسدي الخارجي؟

«أسطورة الجمال»، بحسب «نعومي وولف» تُلحق الأذى بالنساء أكثر بكثير من الرجال؛ فأين النسويات منها ومن الرّاسمال الذي يُصرف على هذه الأسطورة لكي تبقى وتستمر؟ أين النسويات من طرق العيش وأنماط التفكير والصور النمطية التي زرعتها الشركات الكبرى العابرة للقارّات وملحقاتها الإعلانية والإعلامية؟ أين النسويات من صورة المرأة ومعايير الجمال التي تنشرها هذه الشركات، والتي تُخدم «الثقافة والمتطلبات الذكورية»؟ لماذا لا تنتفض النسويات ضدّ سلطة هذه «الصورة الذكورية» للمرأة وطغيانها وضدّ هذه المعايير النمطية ومن ينشرها ويعمّمها؟

إنّ الواقع المرئي الظاهر، بحسب التحليلات النقدية، يشير إلى أنّ العكس تماماً هو ما يحصل: تدعم النسويات «أسطورة الجمال» ويتماشين والموضة الكاسحة ويندرجن في طياتها. والسؤال الأبرز الذي يُطرح بعد هذا العرض: كيف تُفسّر

النسويات الدعاية النسوية الهائلة المتعلقة بالعنف والتمييز والأدوار الاجتماعية والعائلة والأمومة وغيرها من الأمور، ولا يُؤتى على ذكر صورة المرأة القائمة على مفهوم الجمال التجاري الاستهلاكي التمييزي، وكلّ أبعاد «أسطورة الجمال» وانعكاساتها على المرأة والإنسان عامة؟

كذلك يُطرح سؤال آخر: ما النفع إذا انتقلت المرأة من عبودية إلى عبودية أخرى من نوع مختلف؟ والمقصود بهذا الكلام هو الانتقال من عبودية السلطة الأبوية إلى عبودية من نوع آخر، لكنها، ليست أرحم أو أكثر إنسانية، هي عبودية لطريقة عيش استهلاكية ولسلطة الشكل والمظهر الخارجي والصورة والإعلانات ومعاييرها والشركات العابرة للقارات ومصالحها. في هذا السياق، يقول «آيزنستين» (Sergei Eisenstein): «إنّ المؤسسات والشركات المائيّة العالميّة تسعى إلى صنع ما يُدعى «نسوية مهيمنة» في سبيل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصاديّة، فيما هذه النسوية تتغنى بشعارات براقّة؛ من قبيل محاربة الفقر والتخلف والجوع وتوفير فرص التعليم والعمل للنساء».

إنّ «أسطورة الجمال»، بحسب «وولف»، قد نشأت وتجدّرت؛ لأنّ المجتمع ومن يتحكّم به، بوساطة الرأسمال والميديا والإعلان، شجّع النساء على أن يُقيمن أنفسهنّ بحسب الشكل أو المظهر الجسديّ الخارجي. إنّ قيمتهنّ، بحسب «وولف»، ترتفع في مجتمع الصورة والاستهلاك كلّما اقتربن من مقاييس مفهوم الجمال ومعاييرها، والذي تشهه الميديا وتستفيد منه الشركات التجاريّة العالميّة. المشكلة التي تقع فيها كثير من النساء، في هذا المجال، هي أنّ مقاييس صورة الجمال الجسديّ الخارجي ومعاييرها، والتي تساهم في فبركتها ونشرها صناعة مستحضرات التجميل وما ينتج عنها من «أسطورة الجمال»، بعيدة المنال ومن الصّعب الوصول إليها والحصول عليها؛ لأنّها كما تصفها «جين كيلبورن» (Jean Kilbourne) «غير واقعيّة» وغير قابلة للتحقيق بالنسبة إلى أكثر النساء؛ لأنّها صورة اصطناعيّة مفبركة ومشكّلة ومرسومة هندسيّاً تكنولوجياً بشكل حاسوبيّ.

ولأنّها صعبة المنال، تغرق النساء اللواتي يردن التشبّه بها والحصول على معاييرها، في دوامة أشبه بالزّمال المتحرّكة؛ فكّلما حاولنّ الاقتراب من الصورة النموذج المثال ابتعدنّ عنها أكثر فأكثر. وكلّما نظرنّ إلى المرأة، مقارنات أنفسهنّ بالصورة-النموذج، تغلب عليهنّ الشّعور بالنقص وعدم الرّضى (Unsatisfaction)،

وتملكتهنَّ بهنَّ عقدة الدونية واستحوذت عليهنَّ؛ ما يدفعهنَّ إلى المحاولة من جديد، مرّة واثنتين وثلاثة، وهكذا دواليك، وكأنَّهنَّ فعلاً غارقات، وكلّما غرقنَّ أكثر استفادت التجارة المعنيّة أكثر.

«أسطورة الجمال»، بحسب «وولف»، تُشجّع على استغلال الجمال من أجل إغراء الرّجال وجذبهم. وفي هذا المجال أيضاً، كيف نفسّر التناقض عند النسويّات بادّعائهنَّ محاربة النّظام الذي يهيمن عليه الرّجال وفي الوقت عينه يفعلن كلّ ما أمكن لجذبهم، وبالوسائل التي يفرضها الرّجال؟ ما أسباب هذه النسويّة اللاذكوريّة/ الذكوريّة؟

إنّ سعي المرأة الدائم، بحسب «وولف»، إلى الحصول على الجمال المنشود والمنشور إعلامياً وإعلانياً يجعل منها «إنساناً سطحياً» ويجبرها أن تكون «متناغمة ومتجاوية» بشكل كبير مع الرّجال ورغباتهم. وللمفارقة أيضاً، إنّ النساء اللواتي يقعن تحت أثر «أسطورة الجمال» واللواتي يشغلن عقلمنَّ بشكل دائم بالجمال (BEAUTY MINDED WOMEN) يسعين، وبحسب «وولف»، إلى إرضاء الرّجل ويتجنّبن مواجهته وتحدي سلطته.

## أخيراً.. وليس آخرًا

نظرًا إلى خطورة الموضوعات المطروحة وأهميّتها؛ مثل الجندريّة والعائلة والأمومة والهويّة، نستطيع القول: إنّنا بصفتنا مواطنين في مجتمع تعصف به المشاكل الاجتماعيّة من كلّ جانب، ما زلنا بحاجة إلى مزيد من الدّراسات النفسيّة والاجتماعيّة، وإلى الرّصد والتّحليل، بعيداً عن «منهجية الشّكل» وعن طرق التّفكير الصّنميّة والنّمطيّة الشّكليّة والآلية الحسابيّة والطّريقة النقليّة التّجمعيّة وإعادة إنتاج ما سبق قوله وتكراره، ما يعرقل معرفة طبيعة واقع اجتماعيٍّ مُعيّن أو ظاهرة مُحدّدة والعمل بناءً عليها لإحداث تغييرات تصبّ في مصلحة الإنسان والمجتمع.

وباعتقادنا المتواضع، إنّ دراسة تحليليّة نقدية، تنطلق من النّتائج التي توصل إليها العلم، وتطرح الأسئلة المحفّزة على البحث العلميّ في إحدى إشكاليّات الواقع الإنسانيّ الاجتماعيّ الأكثر تعقيداً، كما حاولنا أن نفعل في دراستنا هذه، من شأنها أن تؤدّي إلى فهم أوسع لقضيّة النسويّة، وانعكاساتها على أرض الواقع. وفي محاولات مماثلة تكمن حاجة كلّ مجتمع يريد أن يتغلّب على مشاكله ويحيا ويتقدّم.

- Beasley, C. (1999). What is Feminism : An Introduction to Feminist Theory. SAGE Publications Ltd; First edition .
- Becker, H. (1973). Outsiders: Studies In The Sociology Of Deviance . New York: Free Press.
- Bekhterev, V. (2013). Suggestion and its Role in Social Life. Psychiatria e Territorio.
- Bogardus, T. (2020). Evaluating Arguments for the Sex/ Gender Distinction. Springer.
- Bromley, V. (2012). Feminisms Matter: Debates, Theories, Activism. University of Toronto Press.
- Crawford, M. (2004). Women and gender : a feminist psychology. Unger, Rhoda Kesler. (4th ed.). Boston: McGraw - Hill.
- Daphne, P. (2003). Policing the academy: Anti-feminist intellectual harassment. Maryland: Lexington Books.
- De Beauvoir, S. (1949). Le deuxième sexe. Gallimard.
- De Beauvoir, S. (1999). A Transatlantic love affair: letters to Nelson Algren. The New Press.
- Delap, L. (2020). Feminisms: A Global History. University of Chicago Press.
- Doyle, R. F. (1980). A Manifest of Men's Liberation. Forest Lake, Mimm: Men's Rights Association.
- Etzioni, A. (1991). Too many rights, too few responsibilities. Society.
- Ezell, M. J. (2006). Writing Women's Literary History. Johns Hopkins University.
- Ferre, Myra Marx, Hall, Elaine. (1996). Rethinking

- stratification from a feminist perspective: Gender, race, and class in mainstream textbooks (Vol. Vol. 61). American Sociological Review.
- Gardiner, J. K. (2002). Masculinity Studies and Feminist Theory. Columbia University Press.
  - Gawronski, B. (2014). Theory and Explanation in Social Psychology. Guilford Press.
  - Giddens, A. (2009). Sociology. Polity Press; 6th edition.
  - Gilder, G. (1992). Men and Marriage. Pelican publishing.
  - Gill, R. (2019). Postfeminism, popular feminism and neoliberal feminism. Canlitguides.
  - Graglia, C. (1998). Domestic Tranquility: A Brief against Feminism. Dallas, Tex: Spence.
  - Griffin, G. (2017). A Dictionary of Gender Studies. Oxford University Press.
  - Gurnett, k. (1998). On The Forefront of Feminism. Albany Times Union.
  - Hines, M. (2010). Sex-related variation in human behavior and the brain. Trends Cogn. Sc.
  - Hise, R. (2004). The War Against Men. Elderberry Press, LLC.
  - Hoff-Sommers, C. (1995). Who Stole Feminism? How Women have betrayed Women. Simon & Schuster.
  - Hollander, P. (1995). we are all victims now. Wall sreet Journal.
  - Holmes, D. (1996). French Women's Writings, 1884-1994 (Women in Context). UNKNO.
  - Horowitz, I. L. (2010). Culture and Civilization. Routledge.

- Hughes, C. (2002). Key concepts in Feminist Theory and Research. SAGE Publications Ltd.
- Ion, J. (1997). La fin des militants. Paris: Editions de l'Atelier.
- James, S. (2002). Visible Women: Essays on Feminist Legal Theory and Political Philosophy. Hart Publishing.
- Kassian, M. (2005). The feminist Mistake. Crossway Books.
- Kegan, G. (2002). Masculinity studies and feminist theory. Columbia University Press.
- Kilbourne, J. (1999). DEADLY PERSUASION: Why Women And Girls Must Fight The Addictive Power Of Advertising. Free Press.
- Kimmel, M. (2004). Antifeminism: Men and masculinities. Santa Barbara, California: ABC-CLIO.
- Kolmar, W. (2014). Feminist Theory: A Reader (4th Edition ed.). McGraw-Hill Education.
- Levesque, R. (2011). Sex Roles and Gender Roles. In: Levesque R.J.R. (eds) Encyclopedia of Adolescence. Springer, New York, NY. ISBN.
- Lindsey, L. L. (2015). Gender Roles: A Sociological Perspective. Routledge.
- Luxton, M. (2016). «Marxist Feminism and Anticapitalism: Reclaiming Our History, Reanimating Our Politics». Studies in Political Economy.
- Macionis, J. (2011). Sociology (14th edition ed.). Pearson.
- Macionis, J. J. (2014). Society: The Basics (13th edition ed.). Pearson.

- Manning, J. (2018). *The Rise of Victimhood Culture*. Palgrave Macmillan.
- McDonald, S. N. (2014). Emma Watson: Feminism too often is seen as 'man-hating'. *The Washington Post*, 2.
- Meadows, R. J. (2009). *Understanding Violence and Victimization* (5th Edition ed.). Pearson.
- Moncrieff, J. (2007). *The Power of Labelling: How People are Categorized and Why It Matters*. Routledge.
- Nathanson, P., & Young, K. (2006). *Legalizing Misandry: From Public Shame to Systemic Discrimination Against Men*. McGill Queen's University Press.
- O'Sullivan, C. (2015). Why Humanism and feminism go hand in hand. *HumanistLife*.
- Owens, L. (2014). Coerced parenthood as family policy: feminism, the moral agency of women, and men's. *Alabama Civil Rights & Civil Liberties Law Review*.
- Papadopoulos, R. K. (2021). *Involuntary Dislocation: Home, Trauma, Resilience, and Adversity-Activated Development*. Routledge.
- Prügl, E. (2015). Neoliberalising Feminism, «New Political Economy». DOI.
- Riot-Sarcey, M. (2008). *Histoire du Feminisme*. Paris: La Decouverte, Coll. Reperes.
- Schlafly, P. (2003). *Feminist Fantasies*. UNKNO.
- Srinivas, N. (2022). *Against NGOs: A Critical Perspective on Civil Society, Management and Development*,. Cambridge University Press.

- Tailor, J. (1991). Don't blame me: the new culture of victimization. New Yorker.
- Van Lange, P. (2021). Social Psychology: Handbook of Basic Principles (Third Edition ed.). The Guilford Press, London.
- Wayne, T. (2019). Women's Rights in the United States: A comprehensive encyclopedia of issues, events and people. Santa Barbara: ABC-CLIO , LLC.
- West, R. (1998). Feminism or Humanism? The Yale Law Journal.
- Wiesner-Hanks, M. E. (2011). Gender in History: Global Perspectives. Malden, MA: Blackwell Publishing.
- Williams, C. (2015). «Sex, Gender, and Sexuality: The TransAdvocate interviews Catharine A. MacKinnon.
- Willis, E. (1984). Radical Feminism and Feminist Radicalism. Harvard University Press.
- Wolf, N. (1990). The Beauty Myth: how images of beauty are used against women. New York.
- Wolff, K. (2007). Liberal Feminism. The Blackwell Encyclopedia of Sociology.
- Zemmour, E. (2006). Le Premier Sexe. Denoel.
- المصري، أ. (2020). . معشر التّسويّات.. خفّوا علينا. الجزيرة نت.
- حسناوي، م. (2020). . التّسويّة الجديدة.. كيف وضعت المرأة تحت مذبح السّوق؟! الميدان.